الرَّد العلمي على دعوى أنَّ الإمام البخاري -رحمه اللّه تعالى- مات قبل أن يُبيض كتابه الصَّحيح

إعداد

د. سامح عبد الله عبد القوي متولي

أستاذ الحديث المساعد بقسم الحديث بكلية أصول الدِّين بالقاهرة

الرَّد العلمي على دعوى أنَّ الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- مات قبل أن يُبيض كتابه الصَّحيح

سامح عبد الله عبد القوي متولي

قسم الحديث بكلية أصول الدِّين بالقاهرة

ملخص البحث :

يأتي هذا البحث لتسليط الضَّوء على قضية التَّشكيك في السُّنة النَّبوية وفي أصولها ومن آكد هذه الأصول كتاب صحيح الإمام البُخاري -رحمه الله تعالى- ، ونجد في الآونة الأخيرة كثرة التَّشكيك في صحيح الإمام البُخاري سواء من جهة الطَّعن في بعض رواته، أو الطَّعن في مروياته بدعوى مخالفة العقل ، أو الطَّعن في صلاحية المنهج النَّقدي الحديثي بمكوناته المعروفة في تمييز المقبول من المردود ، ودحض البحث هذه الشُّبهة الواهية ، وكشف عن حقيقة هذا الفئة المشككة في السُّنة النَّبوية ، وأبان عن بعض المألات من طُعونهم في السُّنة النَّبوية ، وجاء في مبحثين وهما : مضمون الشُّبهة وسوق من ذكرها قديمًا وحديثًا، وأما المبحث الثاني : الرَّد العلمي على شُبهة عدم تبييض البخاري لكتابه الصَّحيح. ثم تأتي الخاتمة والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : الإمام البخاري – تبيض – كتاب الصَّحيح – التَّشكيك– السُّنة النَّبوية

Scientific response to the claim that Imam al-Bukhari-may Allaah have mercy on him-He died before he whitened his right book

Sameh Abdullah Abdul Qawi Metwally

Department of Hadith Faculty of osoul al-Din in Cairo

Abstract:

This research comes to shed light on the issue of skepticism about the Sunnah and its origins, and one of the most important of these assets is the Sahih al-Bukhari book - may God Almighty have mercy on him. Contrasting reason, or challenging the validity of the modern critical method with its well-known components in distinguishing what is acceptable from what is rejected It came to refute this flimsy suspicion, and to reveal the truth of this skeptical group in the Prophetic Sunnah, and it showed some of the desired trends from their appeals against the Prophetic Sunnah, and came in two sections: the content of the suspicion and the market of those who mentioned it old and new, and the second topic: the scientific response to the suspicion Al-Bukharis Whitening of his Sahih Book. Then comes the conclusion and recommendations.

Key words: Imam al-Bukhari-Tawheed - book of truth – questioning-Sunnah

مُقدِّمة

الحمد لله مُتمّم النِّعم والإحسان، ومُعلم الحكم للإنسان، الذي نور بكتابه القلوب، وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب، والصَّلاة والسَّلام على لبنة التَّمام، صلاة مُتصلة البقاء والدَّوام، وعلى أصحابه الغُّر الميامين، وآله الطَّيبين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعــد،

فالسُّنَّةُ هي التَّفسيرُ العمليُّ للقرآنِ، والتَّطبيقُ الواقعيُّ له؛ فقد كان النَّبي صلى الله عليه وسلم هو القرآنَ مفسَّرًا؛ فكان صلى الله عليه وسلم قرآنًا يمشي على الأرضِ، ومنذ ظهورُ الإسلامِ والسُّنةُ النَّبويةُ تعتبرُ حجةً ومصدرًا تشريعيًّا، لم يمارِ أحدٌ من العُلماء الأوائل في ذلك[1] حتى من أعداءِ السُّنةِ؛ فقد كان قصارى جُهدِهمُ التَّشكيكَ في بعضِ المروياتِ بدعوى مُخالفةِ العقلِ أو الحسّ أو غيرِهما، ولم يتعرضوا للسؤالِ عن مصدريتِها أو حجيتِها، إلا أنها اليوم تشهدُ حملةً شرسةً من النَّقدِ غيرِ الموضوعيّ والتَّشكيكِ من أجلِ الهدمِ من

(١) إنَّ ثبوت الحجية للسُّنة النَّبوية مسألة لا نزاع فيها بين علماء الأمة ولا نجد في كتب أئمة الفقه والأصول تصريحًا أو تلميحًا بأن في هذه المسألة خلافًا بل نجدهم في هذه المسألة بخصوصها لا يهتمون بإقامة دليل عليها وكأنهم قصدوا بعدم التَّصريح بإقامة دليل عليها إكبارها وإجلالها وإعظام شـــأنها عن أن ينازع فيها منازع أو يتوقف فيها متوقف. ينظر «القرآنيون والسُّـــنة النَّبوية شـــبهات وردود» للدكتور أحمد معاذ حقي ضمن أعمال مؤتمر الجهود المبذولة في خدمة السُّنة النَّبوية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة (ج٢/٨١٧).

طرفِ العديدِ من المدارسِ الحداثيةِ[1] وغيرِها، وقد حملَ أصحابُ هذه المدارسِ والاتجاهاتِ على عاتقِهم هدمَ السُّنةِ النَّبويةِ ونقضَها؛ للوصولِ إلى غاياتِهم وأهدافِهم المنشودةِ، ودعَوا إلى إعادةِ قراءةِ السنةِ وَفقَ مناهجَ جديدةٍ؛ كالتأويلِ والتفكيكِ وغيرِهما، واعتبارِ النُّصوصِ النَّبويةِ وليدةَ بيئةٍ معينةٍ وزمانٍ معينٍ، ويتجلى مواقفُ هذه المدرسةِ أساسًا في إنكارِ حجيةِ السنةِ ونفيِ صفةِ القداسةِ عنها؛ بالطعنِ في تاريخِ ثبوتها وحجيتها، وإنَّ ظهورَ مُنكري السُّنةِ النبويةِ والمشككين فيها إنما يزيدنا إيمانًا ويقينًا بمكانتها وحُجيتها وثُبوتها؛ لأنَّ مما جاءت به السُّنةُ النبويةُ الإخبارَ عن ظُهورِ هؤلاء المشككين، والكشفَ عن حالهم؛ وذلك في حديثِ المقدامِ بن معدي كَرِبَ -رضى الله عنه- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَلَا لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ**

(١) الحداثة: تعددت تعريفات المعاصرين لها بتعدد جوانبها فمنهم من يصفها بأنها منهج فكري أدبي علماني مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية يقوم على الثورة على الموروث ونقده وتفسيره بحسب وجهة نظر القارىء. ومنهم من عرفها بأنها محاولة لصياغة نموذج للفكر والحياة يتجاوز الموروث ويتحرر من ثوابته؛ ليحقق تقدم الإنسان ورقيه بعقله مناهجه العصرية الغربية؛ لتطويع الكون لإرادته واستخراج مقدرته لخدمته. ينظر: «المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في مصادر الدِّين» لأنس سليمان المصري، دراسات علوم الشَّريعة والقانون المجلد ٤٢ /٢٠١٥م، و«الحداثة وموقفها من السُّنة» د الحارث فخري ص٣٣ طبعة دار السلام ٢٠١٣م.

قِرَاهُ»[1]، وأراد بهذِه الصِّفة أصحابَ الترفُّهِ والدَّعةِ الذين لزموا البيوتَ والنومَ على السُّرر المرتفعةِ والعوالي المترفهات الذين غُذُّوا بالنَّعيمِ ونُشِّئُوا عليه؛

---

(١)الحديث أخرجه أبو داود في «سننه»: كتاب السُّنة ــ باب في لزوم السنة(٤ / ٢٠٠ رقم: ٤٦٠٤).

دراسة إسناد أبي داود في «سننه»

١-عبد الوهاب بن نجدة: هو عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، أبو محمد الجبلي. قال يعقوب بن الحمصي ثبت ثقة. وقال ابن أبي عاصم ثقة ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الثقات لابن حبان (٤١١/٨)، تهذيب التهذيب (٤٥٣/٦-٤٥٤ رقم ٨٤٠)، تقريب التهذيب (صـ ٤٠٠ رقم ٤٢٦٢).

٢-أبو عمرو بن كثير بن دينار: هو عثمان بن سعيد بن كَثِير بن دينار القرشي، أبو عمرو الحمصي، مولى بني أمية.

ثقة عابد، وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وقال عبد الوهاب بن نجدة: «كان يقال: هو من الأبدال»، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة تسع ومائتين. ينظر: العلل ومعرفة الرجال (٤٠٩/٢رقم٢٨٣٠)، تاريخ الدرامي (ص١٥٤رقم٥٣٧)، تهذيب الكمال (٣٧٧/١٩-٣٧٩).

٣-حَرِيز بن عثمان: هو حريز بن عثمان بن جبر بن أبي أحمر بن أَسَعْد الرَّحَبِيّ المشرقيّ، أبو عثمان، ويقال: أبو عون الْحِمْصِيّ.

خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، يُرمى بالانحراف عن علي بن أبي طالب، وعنه في ذلك اختلاف كما قال الدَّارَقُطْنِيّ.

يُنْظَر: «تاريخ ابن مَعِين» رواية الدُّورِيّ: (٤٢٨/٤ رقم: ٥١٢٥)، «معرفة الثِّقَات» للعجلي: (٢٩١/١ رقم: ٢٨٣)، «الْجَرْح وَالتَّعْدِيل»: (٢٨٩/٣ رقم: ١٢٨٨)، «الْكَامِل» لابن عَدِيّ: (٣٩٠/٣-٣٩٥ رقم: ٥٦٣)، «تاريخ أسماء الثِّقَات»: (صـ: ٧٣ رقم: ٣٠٠)، «المؤتلف والمختلف» للدارقطني:(٣٥٥/١)، الْكَاشِف: (٣١٩/١ رقم: ٩٨٦)، «تَهْذِيب التّهْذِيب»: (٢٣٧/٢-٢٤١ رقم: ٤٣٦)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (صـ١٩٤ رقم: ١١٨٤).

==

فألهاهم ذلك عن طلبِ العلمِ والرِّحلة في تحصيله، والتردد إلى مشايخه والتَّفهم فيه، والبحثِ عن معانيه واستنباط دقائقه ... فمن لم يقبلِ الأحاديثَ ويعملْ بها؛ فكأنه لم يقبلِ القرآنَ، ولا عَمِلَ بقوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}(١)، فهؤلاء الذين لزموا الأرائكَ، ورضُوا بالدعةِ، ثم هم يُنكرون السُّنة؛ فسقطوا في مزلق خطير؛ لأنهم لم يرفعوا رأسًا بالمجاهدةِ المعرفيةِ التي كانت ستدفعُ عنهم معرَّةَ شذوذهم بتلك المقالة الخبيثة.

٤-عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي قاضي حمص. ثقة من التابعين. قال الآجري عن أبي داود شيوخ حريز ثقات. وقال العجلي: شامي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الجرح والتعديل (٢٧٤/٥ رقم ١٢٩٩)، الثقات للعجلي (٨٤/٢)، تقريب التهذيب (صـ٣٨٠ رقم ٣٩٧٤).

٥- المقدام بن معدي كرب: هو: المقدام بن مَعْدي كَرِب بن عمرو الكندي صحابي مشهور نزل الشام، وسكن حمص، ومات بها سنة سبع وثمانين على الصحيح، وله إحدى وتسعون سنة.

ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٤٨٢/٤).

قلت: والحديث بهذا الإسناد صحيح.

وقال الإمام الخطابي مُعلقًا على الحديث: «قوله: «أوتيت الكتاب ومثله معه»يحتمل وجهين من التأويل؛ أحدهما أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو، ويحتمل أن يكون معناه أنه أوتي الكتاب وحيًا يتلى، وأوتي من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب ويعم ويخص وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن. ينظر: «معالم السنن شرح سنن أبي داود» ، كتاب السُّنة، باب في لزوم السُّنة (٢٩٨/٤ ح رقم ٤٦٠٤).

(١) ينظر: «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان (١١٥/١٨) بتصرف يسير .

إنَّ هذه المساحةَ المتاحةَ للاجتهادِ والتَّحري لم توضع للذين يريدون كلَّ شيءٍ محكمًا قاطعًا، ومستخرجًا من منطوقِ النُّصوصِ دون مفهومها، مهما لاحت أنوارُ فهومها، وهذه معجزةٌ من معجزاتِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ونبوءةٌ صدَّقتها الأيامُ بظهور أصحابِ الآراءِ التي طفَت على سطحِ الأرضِ، وقالوا بمثل هذا القول.

ومن مآثر المحدِّثين العظيمة وإبداعاتهم المنهجية سبقهم المنهج النَّقد التَّاريخي الاسترادادي، وابتكارهم للمنهج الاستقرائي في الحُكم على الرُّواة ومروياتهم ، وظل أولئك الأئمة النُّقاد موضع فخر وإعجاب للأمة على مر العُصور والدُّهور.

ثم وصل الأمر إلى زماننا فتجددت التَّحديات وحدث ما أسميه بظاهرة الضَّغط الحضاري ، وكان بين طُلاب المعرفة من يطلب الحقيقة يتغيا اتباعها والتَّسليم لها بعد ظهورها ، وبينهم من يطلب المصلحة ليغتنمها ، وإنما يتخذ البحث عن الحقيقة سبيلًا يتوصل به إلى أهدافه ومقاصده ، وهذا معروف منذ القدم إلى أن ظهر في زماننا قسم آخر يطلب الحقيقة ليثبتها دون التزام باتباعها فتراه يعترف بالحق ويدافع عنه ولا يرى أنه مقصر في ترك اتباعه .

ومن المُلاحظِ في التعاملِ مع هؤلاءِ في واقعنا المعاصرِ غلبةُ الفكرِ الدِّفاعيِّ على غالبِ الإنتاجِ الفكريِّ والثَّقافيِّ الإسلاميِّ في حياتنا المعاصرة، وكأنه أُريد بنا أن نستنزفَ طاقتَنا في الرَّد على الأطروحاتِ المشكِّكةِ في عُلومنا وتراثنا، فالتَّعاملُ مع ما يُطرَحُ من سؤالاتٍ وشبهاتٍ حول السُّنة النَّبوية وعُلومها ومناهجها يحتاجُ إلى نوعٍ من الإدارة، وإنَّ العمل دومًا على الرَّد شبهةً تلوَ الأخرى لن يفيد شيئًا، بل هو استنفاذٌ للجهد والطَّاقات بما لا طائلَ تحته إلا تسويدَ آلافِ الصَّفحات، ولن ينتهي الأمر، وسنخسر الكثيرَ من الوقت

الذي كان من الممكنِ أن نقدِّمَ فيه ما هو أفضلُ، وما هو معتمدٌ على خُطَّةٍ ورؤيةٍ مرتبةٍ وممنهجةٍ أفضل؛ فقد قيل: لكل جهدٍ منظمٍ عائدٌ مُضاعفٌ.

وعلى الرَّغم من وجود المفارقة بين عُلومنا وتُراثنا وبين عُلوم وتُراث الآخَر، إلا أنه تُهاجمنا الأطروحات المستفزة من كلِّ حدبٍ وصوبٍ، وخاصة في عصر التَّقنية والإنترنت بمنابره العديدة، وهذا الموقفُ على ضرورته وأهميته في حمايةِ الذَّاتِ والحفاظِ على هُويَّةِ أبنائنا وبناتنا إلا أنه في عمومه لا يخرج عن ردِّ الفعل[1] الذي قد يتحوَّل من حلٍّ إلى مشكلةٍ وحالةٍ من افتقاد التَّوازن؛

---

(١) أُسجل في هذا المقام موقف لشيخنا شيخ البلاغيين الأستاذ الدُّكتور محمد أبو موسى -حفظه الله تعالى- عضو هيئة كبار العلماء عندما سُئل عن الرَّد على هذه الحملات التَّشكيكية في تُراثنا وعُلومنا فقال: «أولى من الرَّد على هؤلاء الانشغال بتأسيس أجيال تحمل المعرفة بحقِّها حتى يكونوا لبنات في تخصصاتهم». وكأنه يعني أنَّ تعليم الأجيال المعرفة في كل تخصص أفضل من الرَّد على هؤلاء، ولكن مع الموازنة بين وجود فئة متخصصه ترد على مُشاغبات هولاء أعني الحداثيين وغيرهم، وأوكد في المقام قضية التَّخصص؛ لأننا نجد في الغالب أنَّ الحماس يغلب على بعض الباحثين فينبري للرَّد على قضية ما فيفسد أكثر مما يصلح!!، وقد تكون الرُّدود خطابية هزيلة فيؤكد للخصم صحة ما عليه من باطل بعجز المنتسب إلى الحق، فمن إفرازات الموقف الدِّفاعي غياب ثقافة التَّخصص ظهور من يعرف في كل شيء، والخوض في كل المجالات، والتَّعرض لمعالجة كل المشكلات، فإذا طرحت مشكلة كاستشكال معنى حديث من الأحاديث النَّبويَّة تجد كل يتكلم فيها، بل تجاوز الأمر إلى قضية مناهج العلماء في كتبهم وهذه من المسائل الدقيقة التي تحتاج إلى ممارسة عملية ومعايشة مستمرة فيأتي هذا في دقائق يقول المنهج الفلاني كذا إلى غير ذلك من العجائب، وكما قيل الابتلاء بجاهل خير من الابتلاء بشبه عالم، وكما يقول ابن تيمية:«كل من لم يُناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرةً تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفَى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصُّدور ==

فالفكر الدِّفاعي مهما كان ضروريًّا ونافعًا فهو يعني فيما يعني أنَّ الخَصمَ هو الذي يتحكمُ في ساحة النشاط الفكري للأمة ويحددها مُسبَّقًا، وكلما كادت الأمةُ أن تنتهيَ من مُشكلة يوقُعها الخَصمُ اللَّجُوجُ بأجنداته وأمواله في أَتونِ مشكلةٍ أخرى، وهكذا إلى ما لانهاية[1]، وهكذا يصبح نشاط الأمةُ محكومًا ومتوافرًا على ما يُلقى إليها[2]، فكما عرَفَ الإسلامُ الفِرَقَ قديمًا، والتي غالبًا

وطمأنينة النُّفوس ولا أفاد كلامه العلم واليقين». ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٦٥/٢٠).

(١) الملاحظ في واقعنا المعاصر استنزاف طاقات الباحثين في مثل هذه الأمور أعني الرُّودود على فلان وفلان، أو على كتاب فلان من الناس، وكلما انتهينا من الرَّد على كتاب ظهر لنا كتاب، وأقول من وجه نظري: إنَّ أفضل استغلال لطاقات الباحثين هو توزيع الجهد ففريق يكون عمله متابعة الرَّد على هؤلاء، وفريق يُؤسس المعرفة ويُقربها لعموم الناس، وفريق يعنى ببيان الأسس المنهجية في عُلوم المحدِّثين والفُقهاء والأصوليين والنَّحويين والبلاغيين وهكذا حتى يستقيم البُنيان بين منهج دفاعي تفكيكي يفكك أطروحات الآخر ويدحضها، وبين منهج بنائي لعلومنا مع تقريبها لعموم التَّخصصات الأخرى حتى لا تنطلي عليهم مثل هذه الشُّبهات.

(٢) من طريقة القرآن والسُّنة في بناء الأمة المسلمة، وكيفيات التَّعامل مع خصومها من أعداء الدِّين في الخارج أو مع المنافقين في الدَّاخل هي التَّوزان في المسارين أعني الدفاعي في الرد على شبهات المشركين وغيرهم، والمسار الثاني البناء بمفهومه العام للفرد المسلم والجماعة المسلمة، فالملاحظ أنَّ القرآن الكريم والسُّنة النَّبويَّة لم توظف نصوصهما كلها للرَّد على اتهامات المشركين، بل كان هناك مجال آخر هو التَّأسيس البنائي والتَّكوين الحضاري للأمة في مختلف الأصعدة، وقد يكون البناء أفضل سبيل للرَّد، ولنبتعد ما أمكننا عن ما يسمى بنظرية الإطفائي، وهي نظرية منتشرة جدًّا في واقعنا المعاصر، ومن أسباب تخلفنا عدم البحث عن سبب المشكلة ومصدرها، ولكن الاكتفاء بحلّها حلًّا سريعًا بأي صورة، فإذا سكنت انتهى الأمر، ولم تمتد الأذهان ==

ما تقومُ على أُسس ومنطلقات دينية؛ عرَفَ أيضًا المذاهبَ الفكريةَ حديثًا، والتي نشأت على أُسسٍ ومنطلقاتٍ غربيةٍ نافرةٍ من الدِّينِ، وساعيةٍ إلى تأسيسِ حياةٍ فكريةٍ بعيدةٍ عنه.

ومن آثارِ الهيمنةِ الغربيةِ على العالمِ الإسلاميّ في أفكاره أنَّ بعضًا من مثقَّفينا تأثرَ بالاستشراقِ، ودورِه في تغريبِ العقلِ الإسلاميّ؛ بحيث ينظرُ إلى تراثِه ودينِه وهُويَّتِه من خلالِ المنظورِ الغربيّ الاستشراقيّ(١)، وصوبوا سهامَهم

والأيادي لوقف أسباب حدوثها وإصلاحها فهذا الفكر يجعلنا دومًا في حالة من الدِّفاعية والعشوائية في الحركة هنا وهناك.

(١) يقول الباحث الأمريكي «جوناثان براون» وهو باحث أمريكي متخصص في الدِّراسات الإسلامية: «إنَّ النقد الغربي لعلم الحديث يمكن النَّظر إليه بوصفه هيمنة، حيث تفرض رؤية للعالم سلطتها على رؤية أخرى من خلال إملاء شروط تأسيس المعرفة والصِّدق». ينظر: «موثوقية السُّنة عقلًا»، رضا زيدان (ص: ١٣).

بل نُلاحظ عند هؤلاء الذين يدعون الحيدة والموضوعية والإنصاف مُفارقة ففي غالب الأحيان يكون قصورهم بسبب عدم فهم مُصطلحات المحدِّثين فمثلا نجد المستشرق يونبل في كتاب «السُّنة عند المسلمين» يقول: «الإسناد الفرد من الراوي المدار حتى النبي صلى الله عليه وسلم لا يمثل طريق الراوية المأخوذة من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق الذي يُزعم أنها لها بعدًا في التاريخ، ولكنه طريق وضعه الراوي المدار ليمنح أحاديث معينة قيمة في الاحتجاج عن طريق أول وأهم أداة للاحتجاج في وقته، وهو الإسناد المرفوع» وقال أيضًا: «وفي حقيقة الأمر، فإن وصف الإسناد بأنه مرفوع لا يدل على صحته، وكل ما يدل عليه هو إفادته أنه من حديث الرسول [صلى الله عليه وسلم] فهو يضفي دلالة على المتن».

فهو لا يفهم أن مصطلح المرفوع وصف خاص بالمتن – أعني القائل للمتن– وقد يكون صحيحًا أو غير صحيح، وخلط في كلامه بين المدار والحديث المرفوع، فالمدار ==

إلى السُّنةِ النَّبويةِ؛ تارةً بالتَّشكيكِ في نقلها وحفظها، وتارةً بالتَّشكيكِ في أئمتِها ومناهجِهم[1]، وتارةً بوجودِ التَّناقضِ بين مروياتها، إلى آخر تُرَّهاتهم الخبيثة، وكان الأولى بهم أن ينظروا إلى ما يَدينون بها.

اشـــتراك اثنان فأكثر في الرواية عن الشـــيخ إن اتفقوا فمتابعات، وإن اختلفوا فخلاف على الراوي، كما هو مقرر في علم العلل.

وايضًـــا شـــاخت في نظريته لمفهوم المدار يتبين الخلل في فهمه لها من جراء عدم فهمه لمطلحات المحدِّثين وعدم إلمامه بالمصـــادر الرئيســـية. ينظر: «نظرية المدار»، د. فهد الحمودي (ص: ٥١، ١٦٧).

وهاك مثلًا واضـحًا من أحد المستشرقين يبين سقطات المستشرقين في سوء الفهم وأثر العجمة في فهمهم للنصوص، منهم على سبيل المثال المستشرق النمساوي شبرنجر ت ١٩٨٣م في كتابه المشـــهور عن حياة محمد [صـــلى الله عليه وســـلم] لاحظ أنَّ القرآن ينقل عن مشـركي مكة رفضـهم لما جاء به محمد صـلى الله عليه وسـلم بأنه أساطير الأولين كما قال تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَـاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} [الأنعام: ٢٥]، فتوهَّم أنَّ أسـاطير الأولين اسـم كتاب ينقل منه النبي صلى الله عليه وسلم فيقول في كتابه: «**أساطير الأولين اسم كتاب، ولكن ليس لدينا إلا معلومات قليلة جدًّا بالنسـبة لمصـدره ومحتواه... وهذا الكتاب من المحتمل أن يكون مترجمًا عن الإغريقية كما يوحي بذلك عنوانـه**». ينظر: كتاب «التأويل الحداثي للتراث» لإبراهيم السكران (ص:٣٩٥).

(١) المتابع لمنهجية غالب هؤلاء وســـيرهم يظهر بجلاء له أنَّ مقصـــودهم الرَّئيس هدم التُّراث بالكلية، وليس أحد من العقلاء يقول بهذا، ولم يفعل الغرب هذا مع تراثهم، وما قال أحد من عُلماء الغرب إنَّ محاكم التَّفتيش، ولا الحملات الصَّـليبية سـببها التُّراث اليوناني، بل يُمجدون تراث علمائهم بالشَّـــرح والبيان والنَّقد العلمي، ونحن نفعل هذا مع تراث عُلمائنا!! بل الأعجب من هذا شـــهادة الدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي على د. محمد أركون في حديث مع تلميذه د. ســـعيد اللاوندي بقوله: «**وهل لأركون رســـالة** ==

ومن آفاتِهمُ احتكامُهم لفروضٍ مثالية بعيدة عن الواقعية، ومُحاسبةُ السُّنةِ ونقَلتِها على أساسِ تلك الفروض، وقد جرَّهم هذا للوقوع في التَّعنتِ المعرفيّ الذي يعود على التَّحقيق على إنكارهم للسُّنةِ ثبوتًا وحُجِّيةً؛ فمن أنعم النَّظرَ في الرُّواةِ والمروياتِ ومساعي أئمةِ الحديثِ في الجمعِ والتَّنقيبِ والبحثِ والتَّخليصِ والتَّمحيصِ؛ عرَفَ كيف يُثني عليهم، وأبقى اللهُ من بعدهم ما يتمُّ به الابتلاءُ، وتُنالُ به الدَّرجاتُ العُلى، ويمتاز هؤلاء عن هؤلاء، وقد تقرر أنَّ الاستشكالَ لا يستلزمُ البُطلان؛ بدليلِ استشكالِ كثيرٍ من الناس كثيرًا من آياتِ القرآن، والخللُ في ظنِّ البطلانِ أكثرُ جدًّا من الخللِ في الأحاديثِ التي يُصححها الأئمةُ المتثبتون(١).

ففتنةُ التَّشكيك في السُّنة مقصدٌ مهمٌّ من مقاصدِ الَّذين يسعَون جاهدين لتقويضِ هذا الدِّين، وزلزلةِ أُسسِه وأركانه في أوهامهم المريضة، وهذا التَّشكيكُ

غير تشويه الإسلام؟». ينظر: عبد الرحمن بدوي، «فيسلوف الوجودية الهارب إلى الإسلام» (ص: ٢٧).

بل عندما نحاورهم ونقول لهم بلسان الواثق هذا منهج المحدثين النقدي المتكامل، فأبينوا لنا عن منهجكم؛ فلا ينطقون إلا بالتَّهكم والسُّخرية والتُّشكيك مع المغالطات والمهاترات، وكل يُبين عن منهجه من فلتات لسانه، بل على من يهدم هكذا بزعم الإصلاح أن يُتبع الهدم مباشرة بتقديم بديل محدد يسد الفراغ بعد ما هُدم؛ ليسد حاجة الناس اليومية في العالم العربي فضلًا عن غيره إلى التراث الصَّالح في نظر المنتقد؛لاعتماد الناس عليه في عباداتهم ومعاملاتهم وأخلاقهم، وتحديد هويتهم بين شعوب الأرض.

(١) ينظر: «آثار الشيخ المعلمي اليماني» (٤٠١/١٢).

والعبثُ يرتسمُ تحت أسماءٍ كثيرةٍ ومطارحاتٍ عديدةٍ، أبرزها العقلانية[١]، وأنَّ حُجيةَ السُّنةِ وثبوتَها غيرُ معقولٍ بالنِّسبةِ لأفهامهم وعقولهم، وهذا الطرحُ ينافي الموضوعيةَ[٢] التي يدَّعي غالبُهم امتلاكَها، لدرجة أنهم لا يرون فضلًا لغيرهم،

---

(١) **العقلانية:** شاع هذا المصطلح بكونه وصفًا لأصحاب المناهج المنحرفة عن المنهج الصَّحيح لفهم الدِّين وتفسير نصوصه، واستخلاص النتائج منها، وهذا مصطلح غير سديد؛ لأنَّ فيه اعترفًا ضمنيًّا بأنَّ العقل يمكن أن يكون مخالفًا للشرع، مع اعتبار أن هناك فرقًا بين العقل والهوى؛ فالإنسان يضل بسبب هواه لا بعقله، وغالب هؤلاء لم يدرسوا علوم الشَّريعة على منهج أو على أيدي المتخصصين خارج أسوار الجامعات، أو أخذوا شهادتهم من جامعات غربية في أقسام الدِّراسات الإسلامية بها، وللعجب ناقشت بعضًا من هولاء فلم أجد إلا شِنشِنة أعرفها من أخزم، بل لم يستطع أن يضبط أسماء بعض الكتب، فنطق كتاب ابن رُشيد السَّبتي والموسوم بـــــــ:«**السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الشَّيخين في الإسناد المعنعن**» نطق اسم الكتاب «**السُّـــنن الأبين...**» بالضَّـــم !! بل إنَّ المطلع على كتبهم وأطروحاتهم ربما تبهره صياغة الشبهة في سياقها التاريخي، لكن تبقى أن الأدلة التي يعتمدها هؤلاء ترد عليها إشكالات لا تضعفها فقط، بل تسقطها من أصلها.

(٢) صرح بهذا الأمر «كارلسون» بقوله: «نحن نفتقد الإمكانات الموضوعية للنَّظر إلى الأصولية الإسلامية نظرة معقولة، وتناولها بأسلوب نقدي طبيعي؛ ولذا نعتبر الغرب الحديث مرادفًا للعقل، بينما نرى في الشَّرق عالمًا متخلفًا يمشي على حافة الجنون، ويستحيل عليه مشاركتنا في الحوار والسِّجال على قدم المساواة... إنَّ صورة المسلم مطبوعة في وعينا على هذا النحو المخيف. ينظر: «الإســـلام وأوروبا تعايش أم مجابهة» (ص: ٢٧). بل قد صـــرح البحاثة الكبير الدُّكتور عبد الرحمن بدوي بهذا التجافي عن الموضوعية عند غالب المستشرقين، وذلك من خلال معايشته بين ظهرانيهم في فرنسا، يقول: «وسوف يجد القارئ من خلال مناقشتي لهذه الأعمال ذات الطابع العلمي أن هؤلاء الكتاب رغم مظهريتهم العلمية والموضوعية كانوا أكثر تشبعًا بالأحكام المسبقة دينيًّا كانت أو قومية...وفي الواقع إنَّ دعوى الموضوعية عند ==

وأنَّ كل ما عداهم لا يعقلُ ولا يضبطُ، وتأتي طائفةٌ أخرى من بني جلدتنا يُسمَّون بالقرآنيين، ويزعمون أننا لسنا في حاجةٍ إلى السُّنةِ، بل هو الاكتفاء بالقرآن، **{كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا}**[1]، وهم بهذا الطَّرحِ الفجّ يُصادمون القرآنَ الكريمَ، وفيه هذه الآيةُ الداحضةُ لمزاعمهم، كما في قوله جل جلاله: **(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)** (٢)

ومن هنا فإنَّ مسئولية رد الشُّبهات عن السُّنة النَّبويَّة ليست مقصورة على جهة ولا فصيل من الأمة ، بل هي مسئولية كل من هو حريص على صحة عقيدته ، وعبادته اليومية؛ لأنَّ السُّنة النَّبوية مكوِّن أساس لهويتنا وثوابتنا العربية والإسلامية ، ففيها بيان مُجملات القرآن الكريم، وتفاصيل عقائدنا الإيمانية ، وعباداتنا اليومية ومُعاملاتنا ، وأخلاقنا في جميع مناحي الحياة، فحاجتنا إلى سلامتها من الطَّعن والتَّشكيك لا تخفى على أحد .

أما صحيح البخاري فواقعه يشهد لكل مُنصف أنه لم يوجد حتى الآن من دواوين الحديث ما يعلو عليه في درجة الصِّحة ، وفي تتابع إجماع جماهير علماء الأمة وعقلائها ومثقفيها المعتبرين على تلقيها بالقبول ، وبالتالي فإنَّ الخارجين عن هذا السِّياق بأي ذريعة ، هم ندرة لا يعتد بادعاءاتهم في ميزان النَّقد العلمي الصَّحيح ، ولا تعلو العُقول والأهواء الهجومية على ميزان العقول

المستشرقين تبدو في أبهى صورها جزئية ومنهجهم الذي يسمونه نقديًّا علميًّا يتكشف في سراب خادع». ينظر: «دفاع عن محمد صلى الله عليه وسلم ضد المنتقصين من قدره» (ص: ٤).

(١) [الكهف:٥].

(٢) [النساء: ٦٥].

الجماعية ، والمقاصد الهادفة عبر الأجيال ، ومن يُراجع ما كُتب من مُشاغبات ومُهاترات على البُخاري وغيره من دواوين السُّنة لا يجد فيه من حيث الجُملة ولا التَّفصيل جديد ، بل منقول عن المستشرقين وبعض الشِّيعة ومن سار على دربهم ، وظنا منهم أنَّ ذلك سيجعل الطَّعن في غيره أيسر ، ولكن أنى لهم ذلك! (١).

ونقول لهؤلاء الطاعنين على كتب السُّنة وعلى رأسها صحيح البُخاري ما خطته يراع العلامة الشَّيخ طاهر الجزائري : «وقد ظن بعض أرباب الأهواء الذين يميلون إلى كتاب البُخاري ولا إلى كتاب مسلم أنهم يجدون بسبب هذه المسألة ذريعة إلى الخلاص من حكمهما ليتسع لهم المجال فيما وافق أهواءهم من الآراء وصار دأبهم أن يقولوا كم من حديث صحيح لم يرد في الصَّحيحين وهو مع ذلك أصح مما ورد فيهما يظنون أنهم بذلك يوهنون أمرهما ويضعون قدرهما .

والحال أنَّ مزية الصَّحيحين ثابتة ثبوت الجبال الرَّواسي لا ينكرها إلا غمر يزري بنفسه وهو لا يشعر والعُلماء إنما فتحوا هذا الباب لأرباب النَّقد والتَّمييز الذين يرجحون ما يرجحون بدليل صحيح مبني على القواعد التي قررها المحققون في هذا الفن وأما المموهون الذين يريدون أن يجعلوا الصَّحيح سقيما والسَّقيم صحيحًا بشبه واهية جعلوها في صورة الأدلة فينبغي الإعراض عنهم مع حل الشُّبه التي يخشى أن تعلق بأذهان من يريدون أن يوقعوه في حبالهم وأوديتهم»(٢).

---

(١) ينظر: «السُّنة النَّبوية الشَّريفة شُبهات وردود»، للأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم (ص: ٧٠-٧١) .

(٢) ينظر: « توجيه النظر» للجزائري (٢٩٨/١) بتصرف يسير .

الدِّراسات السَّابقة التي تدور حول الموضوع :

لم أقف على دراسات حول موضوع البحث إلا أنني وقفت على بعض الموضوعات التي تتعلق بروايات الجامع الصَّحيح منها :

- **كتاب بعنوان روايات ونسخ الجامع الصَّحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري دراسة وتحليل** ، للدكتور محمد عبد الكريم بن عبيد أستاذ السُّنة النَّبوية وعُلومها المشارك ، جامعة أم القرى –مكة المكرمة ، نشر دار إمام الدعوة بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

حاول الباحث أن يوظف اختلاف روايات «الجامع الصَّحيح» ويجعل من هذا الاختلاف ظاهرة علمية، تدل على مدى عناية المحدِّثين برواية النُّصوص، وأثبت أنَّ معظم هذا الاختلاف، إنما هو اختلاف نشأ من رواة «الجامع» وأوهام وقعت من قبلهم وليس من أصل الصَّحيح ، ودعم صنيعه بالتَّطبيقات العملية .

وتحدَّث البحث عن نسخ «الجامع الصحيح» ، وأهمية هذه النُّسخ، ويوصي الباحث بضرورة الاهتمام بهذا الكتاب والحرص على طباعته وإخراجه للمسلمين بصورة متقنة تليق بهذا الكتاب العظيم، ومكانته الكبيرة في نفوسهم، لاشتماله على أصح أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ذلك أنَّ كافة طبعات «صحيح البخاري» ينقصها المزيد من التوثيق، كما ينقصها العناية برواياته المختلفة كي نتمكن من إصدار طبعة جديدة كاملة.

- رسالة دكتوراه بعنوان **[روايات الجامع الصَّحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»]**للدكتور /جمعة فتحي عبد الحليم، نشر : دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية.

حيث عرف الباحث بروايات الجامع الصحيح وبين أشهر النُّسخ، وذكر وجود روايات كثيرة أخرى اشتهرت بين العلماء ، وأما الجانب الثاني فكان في دراسة الاختلافات التي وقعت بين الرواة، وكان ذلك من خلال بيان صورها وأسبابها ونتائجها وعناية العلماء بتوجيهها ، وأبرز عناية العلماء بضبط هذه الاختلافات، ووضع تصورا لكيفية الوصول إلى نص «صحيح البخاري».

- **روايات الجامع الصحيح للإمام البُخاري رواية أبي ذر الهروي نموذجًا دراسة تحليلية مقارنة**، د شفاء علي حسن الفقيه أستاذ مساعد بالجامعة الأردنية ، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط ٢٠١١هـ.

وقد اعتنت الباحثة برواية أبي ذر الهروي وأظهرت بالأمثلة التطبيقية دقة الراوية ومميزاتها عن غيرها من الروايات ، وأثبتت عدم وجود تفردات للإمام أبي ذر الهروي أو تصرف منه بالزيادة أو بالحذف أو بالإبدال في روايته لصحيح البخاري ، وأثبتت بالأمثلة العملية التطبيقية أنَّ تعدد النُّسخ ووجود روايات كثيرة لصحيح البُخاري كانت من الأسباب المعينة لتقييد بعض الرُّواة الذين أهملت أسمائهم من خلال تحديد نسبهم أو زيادة التعريف بهم ، وبيان الإبهام في أسماء بعض الرواة بالإضافة إلى إثبات العبارات والأقوال التفسيرية التي لا يخفى على أحد أهميتها .

منهج الباحث :

اتبع الباحث المنهج التحليلي(١) حيث أتتبع كلام القائلين بهذه الشُّبهة من مصادرهم ثم أتبع ذلك بالرَّد العلمي النَّقدي على شبهتهم حسب ما يقتضيه المنهج العلمي.

منهج الباحث في تخريج الأحاديث والترجمة للرواة والحكم على الأحاديث والعزو للمصادر وما يتعلق بالمتن :

(أ)- إذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما اكتفى الباحث بالتَّخريج منهما وإذا لم يكن في الصَّحيحين أو أحدهما خرجت الحديث من مصادر السُّنة الأخرى بحسب الحاجة .

(ب)-مقارنة متون الحديث بشكل إجمالي، فإذا كان الحديث بنفس اللفظ قلت: بلفظه ، أو بمثله ، أو له سواء ، وإذا كان الاختلاف يسيرًا قلت : بنحوه أو بلفظ مقارب ، وإذا كان الاختلاف ليس يسيرًا قلت : بمعناه .

(١) المنهج التَّحليلي: وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكًا، أو تركيبًا، أو تقويمًا، فإذا كان الإشكال تركيبة منغلقة ، قام المنهج التَّحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة، فإنَّ المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولًا ما، أو قواعد معينة، كما يمكن أن يقوم المنهج التَّحليلي على تقويم إشكال ما، أي: نقده . ينظر: «أبجديات البحث في العلوم الشَّرعية» ، د. فريد الأنصاري (ص:٩٦) نشر مطبعة النَّجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .

(ج)- عزو الأحاديث إلى مصـــادرها بذكر الكتاب والباب ورقم الجزء والصـــفحة ورقم الحديث وفي حال تكرار الحديث يكتفي الباحث بالقول انه سبق تخريجه .

(د)- أقوم بدراسة أسانيد الأحاديث ما خلا الصَّحيحين حسب قواعد وأُسس علم الجرح والتَّعديل مستأنسًا بأحكام الأئمة النُّقاد.

(هـ)-ضبط أسماء الرُّواة عند الحاجة وأقوم بدراسة الرَّاوي المختلف فيه وذلك بالرُّجوع إلى كتب الجرح والتَّعديل كـــ «التاريخ الكبير» للبخاري ، و«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم ، وكتب الثقات ك«معرفة الثقات » للعجلي ، و«الثقات» لابن حبان ، وغيرهما ، وكتب الضُّـــعفاء ك«كتاب الضـــعفاء الكبير» للعقيلي ، و«الكامل في الضُّـــعفاء» لابن عدي، و«المجروحين» لابن حبان ، و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني وغيرهم من المصادر مما يساعدني في تحرير التَّرجمة على الراوي بما يتوافق ومنهج الأئمة النُّقاد .

(م) -لم أفصل في ترجمة مشاهير الصَّحابة -رضوان الله عليهم-، أما غير المشـــاهير فترجمت لهم باختصـــار ، وذلك من خلال الرُّجوع إلى أمات المصادر المعنية بهذا الباب كـــ: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر ، و«معرفة الصَّـــحابة» لأبي نعيم ، و« أُســـد الغابة في معرفة الصَّـــحابة» لابن الأثير ، و«الإصـــابة في تمييز الصَّـــحابة » لابن حجر وغيرها .

(و)- بيان غريب ألفاظ الحديث بالاستفادة من كتب الغريب واللغة والشُّروح، والتَّعريف بالأماكن والبلدان والأنساب بالرُّجوع للكتب الخاصة بذلك، والتَّعريف بالأعلام الواردة في البحث بشكل مختصر .

(ي)-استنباط ما يُستفاد من الأحاديث النَّبوية الشَّريفة بالرجوع إلى كُتب الشُّروح الحديثية .

أما فيما يتعلق بالمنهج في توثيق المصادر والمراجع فقمت بذكر المصدر أو المرجع واسم المؤلف وما اشتهر به ، والطبعة ودار النَّشر ، واسم المحقق إن وجد حال وروده أول مرة .

خطة البحث :

جاء بِناءُ البحثِ في نهايتِه وَفقَ الخُطَّةِ الآتيةِ:

المبحث الأول : مضمون الشُّبهة وسوق من ذكرها قديمًا وحديثًا .

المبحث الثاني : الرَّد العلمي على شُبهة عدم تبييض البخاري لكتابه الصَّحيح.

ثم عقبت هذا بخاتمة ثم بيان المصادر والمراجع .

المبحث الأول : مضمون الشُّبهة وسوق من ذكرها قديمًا وحديثًا .

من القضايا المهمة في معالجة الشُّبهات المثارة العناية بكشف الأخطاء المنهجية والعلمية التي وقع فيها أصحاب هذه الاتجاهات ، مع استخدام ما يقتضيه الحال من مناهج الرَّد العلمي كالرَّد العقلي والمنطقي ، وفي كثير من الأحيان تكون فكرة الإشكال قائمة على مثال محدد ، فتتجه المناقشة إلى المثال إما من ناحية ثبوته أو من ناحية دلالته .

فغالب الحداثيين الذين تعاطوا التراث وتكلموا في نُصوصه وثوابته إنما حصلوا معارفهم وعلومهم عن التراث من خلال المصادر الغربية من المستشرقين الذين بحثوا في تراثنا من أمثال : جولد تسيهر ، وشاخت ، ورينان وغيرهم، أومن الموسوعة البريطانية فيما تتحدث به عن الإسلام وبعض المواد والمصطلحات فيه ، فكثيرًا ما يحيل هؤلاء الباحثون إليها مرجعًا ومستندًا لأقوالهم ولتشكيل أفكارهم عن الإسلام والموروث نفسه ، وفي هذا ثلمة كبيرة في جدار الحداثيين الفكري ، فإنك إذا أردت التَّعرف على فكر ما ، عليك الرُّجوع إلى مصادره لا تأخذه من مصادر منافسة إن لم تكن معادية (١) فالتَّدقيق في مورد الشُّبهة وأصولها مُعين للباحث في تصورها، ومن ثمَّ تصور الرَّوافد الفكرية والمنهجية لمثيري الشُّبهات من الحداثيين ومن على شاكلتهم .

وإنَّ مرتكز العملية النَّقدية في أي علم كان : التَّوجه أولًا نحو جُذور الأقوال فيه بالنَّقد والدِّراسة دون الانشغال بنقد مخرجاتها من آحاد الأقوال ، وإلى عظيم فائدة هذا المنهج القويم في نقد الكليات والأصول من أفكار المخالفين

(١) ينظر: «الحداثة وموقفها من السُّـــنة» د الحارث فخري (ص: ٦٤-٦٥ أصـــل وهامش).

يقول الإمام الغزالي -رحمه الله- : «الوقوف على فساد المذاهب قبل الإحاطة بمداركها محال ، بل رمي في العماية والضَّلال» (١).

ويقول ابن تيمية -رحمه الله- : «إنَّ معرفة المرض وسببه يعين على مُداواته وعلاجه ، ومن لم يعرف أسباب المقالات وإن كانت باطلة ، لم يتمكن من مُداواة أصحابها وإزالة شُبهاتهم» (٢).

لذا آثرت أن أُعرج على من ساق هذه الشُّبهة على ترتيب أصحابها كما يأتي:

يُشكك بعض من تصدى لنقد الصَّحيح من المعاصرين في صحة نسبته إلى البُخاري كاملًا ، ويستدلون على ذلك بما يصفونه اضطرابًا في التَّرتيب الذي اعتمد لأبوابه ، ذلك أنهم لاحظوا أنَّ بعض أبوابه يتضمن أحاديث كثيرة ، وبعضها فيه حديث واحد ، وبعضها يذكر آية من القرآن ، وبعضها لا يذكر فيها شيئًا ألبتة !

فتوهموا أنَّ مرد ذلك إلى ترك البخاري كتابه عند موته على غير صيغته النَّهائية ، ما أدى بناسخيه إلى ضم بعض الأبواب ، وإضافة تراجم إلى أحاديث غير مُترجم لها ، وهذا يعني أيضًا في نظر أحمد أمين ومحمود أبو رية : «أنَّ الجامع الصَّحيح في شكله النَّهائي أنجزه أتباع البُخاري وتلاميذه»(٣).

---

(١) ينظر: الرد على البكري لابن تيمية (١٨٢/١).

(٢) ينظر: « مقاصد الفلاسفة» للغزالي (ص: ٢).

(٣) ينظر: « الحديث النَّبوي ومكانته في الفكر الإسـلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص: ٢٢٤).

وقال أبو رية معنونا في كتابه «أضواء على السُّنة المحمدية » «مات البخاري قبل أن يُبيض كتابه وقال بعدها : يظهر أنَّ البخاري مات قبل أن يتم تبييض(١) كتابه فقد ذكر ابن حجر في مقدمة الفتح أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال : انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري ، فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد! وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث»(٢).

وقال عبد الصَّمد شاكر –وهو باحث من الشِّيعة– : «إنَّ هذا التكرار الممل .... ليس من صنيع المؤلف ، فإنه مات قبل تدوين كتابه ، فتركه مسودا فتصرف فيه المتصرفون بلا روية وعليه فيقل الاعتماد على الكتاب المذكور فإن أمانة البخاري ووثاقته لا توجدان أو لم تثبتا لهؤلاء المتصرفين» (٣).

---

(١) التَّبييض: هو نسخ الكتاب باستخراجه من المسودة على انتظام وترتيب مهذب يستبين به وجه الكتاب الذي استقر عليه المصنف في مسودته . ينظر: الإبرازات المتعددة للكتاب للدكتور حاتم باي (ص: ٩١) .

(٢) ينظر: « أضواء على السُّنة المحمدية» لأبي رية (ص: ٢٧٤) .

(٣) ينظر: «نظرة عابرة في الصِّحاح السِّتة» (ص: ٥٨) ، مركز القائمية بأصفهان للتحريات الكمبيوترية.

وقال حسين غلامي : «الذي يتأمل في حياة البخاري وكتابه الصحيح يُصدق أنَّ الكتاب لم يكمل بيد المؤلف في حياته، بل إن بعض تلامذته وغير تلامذته أضافوا إلى ما أنجز في حياة المؤلف»(١).

و ذكر رشيد آيلال في «الفصل الخامس: من ألف البخاري؟»، وهو يُردد إشكالات طرحها المستشرق «منجانا» تتمثل في: عدم توفر النُّسخة التي خطها البخاري بيده، واختلافات واقعة في نسخ البخاري مما يدل على تصرف الرُّواة(٢).

(١) ينظر: «الإمام البخاري وفقه أهل العراق» لحسين غيب غلامي الهرساوي (ص: ١٣٠ وما بعدها).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري : نهاية أسطورة» لرشيد آيلال (ص: ١٦١ وما بعدها).

المبحث الثاني : الرَّد العلمي على شُبهة عدم تبييض البخاري لكتابه الصَّحيح.

إنَّ من المعلوم الذي لا يقبل الجدل ولا المكابرة أنَّ كتاب البُخاري بلغ من الشُّهرة في وقته مبلغًا كبيرًا، فتوافد التَّلاميذ على البُخاري؛ لأجل رواية كتابه عنه.

وقد اعتنت كتب التَّراجم بذكر رواة «الصَّحيح»، فألف في ذلك الإمام أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نُقطة (ت ٦٢٩هـ) في كتابه الموسوم بـ: «التَّقييد لمعرفة رواة السُّنن والمسانيد»، وألف أيضًا الإمام مُحب الدِّين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رُشيد (١) الفهري السَّبتي الأندلسي (ت ٧٢١هـ) كتاب: «إفادة النَّصيح في التَّعريف بسند الجامع الصَّحيح»، وكتب الإمام تقي الدِّين أبي الطَّيب محمد بن أحمد الفاسي

---

(١) ابن رُشيد السبتي : بضم الراء محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن أويس الفهري السبتي الإمام العلامة الحافظ عبد الله عالم الغرب: ، ذكره الذَّهبي في العبر فقال: عالم المغرب الحافظ العلامة. وله مصنفات كثيرة منها : الرحلة الشرقية أربع مجلدات، وفهرست مشايخه، والصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي، وإفادة النصيح في مشهور رواة الصحيح ، وجزء فيه مسأله العنعنة والمحاكمة بين الإمامين –واسمه السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن– ، وإيضاح المذاهب في تعيين من ينطلق عليه اسم الصاحب وغيرها من المؤلفات البديعة . توفي في المحرم سنة إحدى وعشرين وسبعمائة وله أربع وستون سنة. ينظر: « العبر في أخبار من غبر» للذَّهبي (٦٣/٤) ، والوافي بالوفيات للصفدي (١٩٩/٤)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد الهاشمي (ص: ٦٧)

المكي (ت ٨٣٢هـ): «ذيل التَّقييد في رواة السُّنن والمسانيد»، وغيرها من المؤلفات.

ونتيجة لكثرة روايات الصَّحيح كثرت النُّسخ له، علمًا أنَّ النُّسخة قد يجتمع فيها أكثر من رواية، ومن أشهر نُسخ الصَّحيح نُسخة الإمام شرف الدِّين اليونيني الحنبلي، وهي تُعَدُّ أدق النُّسخ وأصحها، وكان يُقابلها بالأصول الأخرى أكثر من عشر مرات.

وما وقع من أوهام بسبب اختلاف الرُّواة، يجب أن لا تُعَدَّ من السَّلبيات التي يَظُنُّ البعض أنها من المآخذ على «الجامع الصَّحيح»، وإنما هي أمر طبيعي يعطينا فكرة عن مدى الدِّقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدِّثون في تأليفهم للمصنفات، ومدى رعايتهم لعلم الرِّواية، وحرصهم على مراجعة ما يكتبونه، واستمرارهم في تنقيح ما يأخذونه عن شيوخهم، ومراجعة مصادرهم للوصول إلى أدق الرِّوايات، وأتقنها، وهذا الأمر ليس موقوفًا على كتاب «الجامع الصَّحيح» فحسب، فإن كتاب «الموطأ» للإمام مالك – رحمه الله تعالى – هو الآخر قد كثرت رواياته وتباينت بسبب مراجعته المستمرة لكتابه، وتعدد رُواة «الموطأ»، وغير ذلك من المصنَّفات الحديثية، والتي كثرت روايتها وتعددت، وهذا دليل واضح على مدى الأمانة العلمية، والدِّقة المنهجية التي وصل إليها المسلمون في ضبط النُّصوص وتوثيقها[1].

وقد عُنى العلماء بتتبع الأوهام التي وقعت في نُسخ «الصَّحيح»، وما بينها من تفاوت، وصنف في ذلك مُصنفات خاصة، فصنف الإمام النَّاقد أبو علي الجيَّاني (ت ٤٩٨هـ) كتابه المعروف بـ: « تقييد المهمل وتمييز المشكل»

(١) ينظر: «روايات ونسخ الجامع الصحيح»، للدكتور عبد الكريم عبيد: (صـــ: ١٦)، ط دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض.

وجعل القسم الثاني منه: التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصَّحيحين في الأسانيد وأسماء الرُّواة، وقال فيه: «هذا كتاب يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصَّحيحين، وذلك في ما يخص الأسانيد وأسماء الرُّواة، والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البُخاري ومُسلم، وبيان الصَّواب في ذلك»[١].

ومن قرأ ما أورده الجياني من الأوهام أدرك أنَّ هذا الكتاب هو في حقيقته دفاع عن «الصِّحيحين»، وذلك ببيانه أنَّ الوهم والخطأ هو من رُواة الصَّحيحين لا من مؤلفيهما، وقد اختصر جمال الدِّين يوسف ابن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ) القسم المتعلق بصحيح البخاري في كتاب سماه: «الاختلاف بين رُواة البخاري عن الفربري، وروايات عن إبراهيم بن معقل النَّسفي[٢]».

---

(١) ينظر: «تقييد المهمل وتمييز المشكل»، لأبي علي الجيّاني: (٥٦٥/٢)، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) النَّسفي : هو الإمام، الحافظ، الفقيه القاضي، أبو إسحاق إبراهِيم بن مَعْقِل ابن الحجاج بن خدّاش بن خديج النَّسفي السانجي. قال فيه أبو يعلى الخليلي: حافظ، ثقة ... وأخذ هذا الشأن عن البُخارِيّ. وقال أبو سعد السَّمْعاني: كان من أجلَّة أهل السنة وأصحاب الحديث، ومن ثقاتهم وأفاضلهم، كتب الكثير، وجمع «المسند» و «التفسير» وحدث بهما. وقال أبو العباس جعفر المستغفري في «تاريخ نسف»: كان فقيها، حافظًا، بصيرًا باختلاف العلماء، عفيفًا، صينًا. وقال الذَّهَبِيّ: له «المسند الكبير»، و «التفسير» وغير ذلك، وحدث بـ «صحيح البُخارِيّ» عنه، وكان فقيها مجتهدًا ، له مؤلفات منها : المسند الكبير ، التفسير ، «الاستقصاءات في النكات» وتوفي سنة ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٣) ، الأنساب للسمعاني (٩٣/١٣)، الإرشاد لأبي يعلى الخليلي(٩٦٨/٣).

وتتبع الحافظ ابن حجر في شرحه «فتح الباري» الفروق بين النُّسخ في الأسانيد، والمتون، والتراجم، ووجه كل ذلك توجيهًا علميًّا.

ورغم هذا التَّتبع الدَّقيق من هؤلاء النُّقاد، فلم يقف منهم على اختلاف مؤثر، يمكن أن يطعن في صحة الكتاب، ولو تتبعنا نقد هؤلاء العُلماء الذين اعتنوا بكتاب البُخاري، لرأينا أنَّ هذا النَّقد ليس له أثر كبير في الرِّواية، فهو متفرق بين إثبات لفظة أو نفيها، وبين تتبع التَّصحيف في أسماء الرُّواة، ونحو ذلك.

ومع كل هذه العناية بكتاب البُخاري يبقى السُّؤال: هل توفي البُخاري قبل أن يُبيِّض كتابه؟

ادعى بعض الحداثيين أنَّ البخاري مات ولم يُبيّض كتابه الصَّحيح، وأنَّ الذي أنجزه على الصُّورة الحالية هم طلابه من بعده، وأنَّ السَّبب في تعدد روايات الصَّحيح كما يقول أحدهم هو: «أنَّ الإمام البُخاري قد عاجلته المنية قبل أن يقوم بتبييض كتابه وتنقيحه».

وقال بعضهم: «إنّ البخاري لم يُمهله الأجل لتمحيص أسانيده، ومُحاكمة متونه، وحذف ما يجب حذفه بعد دراسة متونه، وعرض أسانيده على أُصول علم الدِّراية»، وهذا الإشكال يسعى بكل تأكيد إلى نزع الثِّقة من كتاب البُخاري لأننا إذا قلنا بأنَّ البخاري مات، ولم يُبيض الكتاب، فمعنى هذا أنَّ البخاري لم يطمئن إلى كتابه، ولم يكن واثقًا به على النَّحو الذي وصل إلينا؛ لأنَّ المسودة(١) من شأنها أن تخضع للمراجعة والزِّيادة والنَّقص.

---

(١) المسودة : هي النُّسخة الأصلية التي يكون فيها التأليف ، فيجري فيها الزِّيادة والحذف والاستبدال والتَّغيير ، قال ابن عابدين : «والمسودة في اصطلاح المؤلفين : الأوراق التي يقع فيها إنشاء التأليف ، سُميت بذلك لكثرة سوادها بكثرة المحو ==

وأما عن كتاب «الصحيح» فقد عرضه الإمام البخاري نفسه على شيوخه مثل علي بن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصِّحة.... [1].

وفي هذا دليل على أنَّ البخاري – رحمه الله– لما أتمَّ كتابه العظيم عرضه على هؤلاء الأعلام، ولم يُنكر عليه من تلك الألوف المؤلفة سوى أربعة أحاديث ، تختلف فيها وجهات نظر العلماء من ناحية القبول والرَّد .

وقد أكد الإمام البخاري نفسه أنه قد أتم صحيحه قبل موته، ولم يتركه إلا بعد أن هذَّبه ونقَّحه فقال

رحمه الله: «صنَّفت جميع كتبي ثلاث مرات»[2]، وصنَّف الشيء؛ أي: ميَّز بعضه عن بعض، فالبخاري نَقَّحَ كتابه، وهَذَّبَهُ، وراجعه ثلاث مرات، فكيف يُقَالُ: إن كتابه لم يكتمل في صورته النهائية إلا بعد موته؟!

والذي يتأمل جهود العُلماء حول الصَّحيح جمعًا ، وترتيبًا، واختصارًا ، وشرحًا ، وبيانًا واعتناء برجاله، وبغريبه، وبكل ما يتصل به، يعلم علم اليقين أنَّ هذه الجهود من البراهين القوية، والحجج الدَّامغة المؤكِّدة على أنَّ الإمام البُخاري ترك كتابه الصَّحيح مُكتملًا على حسب ما تقتضية صناعة التأليف ، فهذه

والإثبات» ينظر: قرة عيون الأخبار (٤٠٩/٧)، والإبرازات المتعددة للكتاب (ص:٩٠-٩١) د حاتم باي ، أسفار بدولة الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ– ٢٠٢٠م .

(١) ينظر: «هدي الساري »، لابن حجر العسقلاني: (صـ: ٥١٤)، تحقيق: محب الدين الخطيب، وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (٤٠٣/١٢)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

الشُّروح الكثيرة والَّضخمة قد ملأت المكتبة الإسلامية شارحة لكتاب «البخاري»، موضِّحة منهجه في تأليف ذلك الكتاب، وشروطه في قبول أحاديثه، أو ردّها، وقد ذكر صاحب كشف الظنون المعروف بحاجي خليفة أنَّ عدد شُروح البخاري بلغت اثنتين وثمانين شرحًا وغيرها من الجهود الكثيرة من جهة المختصرات والمبهمات والمستخرجات والمشكلات حول الصَّحيح وتراجم البُخاري ومناسباتها وغريب الألفاظ ورجال الصَّحيح إلى أخره . (١)

وقد اشتهر أنَّ البخاري لم يمت إلا بعد أن حدَّث بصحيحه كثيرًا من تلامذته، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله حتى وصل إلينا كما تركه هو، يقول أبو إسحاق المستملي(٢) عن محمد بن يوسف الفربري(٣) أنه كان يقول: «سمع كتاب

---

(١) ينظر:« إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صـــحيح البخاري» ، لمحمد عصـام عرار الحسـني (ص: ٥ وما بعدها) بتصـرف، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

(٢) أبو إسحاق المُستملي: هو إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود، أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ – بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح التاء – نسبة إلى الاستملاء، وكان مُســتمليا على أبي بكر عبد الله بن محمد بن علي الطرخاني الحافظ ، البلخي نسبة إلى بلخ، وهي مدينة خراسان العظمى، ويقال: إنها وسطى بلاد خراسان. راوي «الصحيح» عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ، وكان سماعه لـــ «الصحيح» من الفَرَبْريّ في سنة أربع عشرة وثلاثمائة. قال أبو الوليد الباجي: وأبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ ثقة مشهور. وقال فيه السَّـمْعاني: كان عالمًا عارفًا بأحاديث أهل بلخ ومشـايخهم والتواريخ، وجمع علومهم، وكان بندارًا –أي حافظًا– في الحديث.
توفي سنة ست وسبعين وثلاثمائة ببلخ. ينظر : سير أعلام النُّبلاء للذهبي (١٦/٤٩٢ وما بعدها).

(٣) الفربري : هو المحدث الثقة العالم راوية الجامع الصـحيح ، أبو عبد الله محمد بن يوسـف بن مطر بن صـالح بن بشـر الفربري ، سـمع الصـحيح من أبي عبد الله ==

«الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري».

ويقول الدُّكتور محمد أبو شهبة –رحمه الله تعالى– : «وليس أدلَّ على ما بذله من جهد، وتنقيح، وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية الصِّحة من قوله: «جمعت كتابي هذا من ست مئة ألف حديث»، وقد استفاض واشتهر أنَّ البخاري لم يمت إلا بعد أن حدَّث بصحيحه الكثيرين من تلاميذه، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله الذي بالغ في التحرِّي في جمع أحاديثه، حتى وصل إلينا كما تركه»[1].

ومن ثم، فالقول بأنَّ أحدًا من النُّساخ، أو التلاميذ تصرَّف في «صحيح البخاري» بعد موت صاحبه أي تصرف، هو قول ممتنع عقلًا؛ إذ ليس من الممكن أن يُسمِع الإمام البخاري «صحيحه الجامع» لآلاف التلاميذ بعد أن عرضه على أئمة الحديث، وقضى في تصنيفه ستة عشر عامًا دون أن يستقر على صورته النهائية، وإذا لم يستقر على الانتهاء من الصيغة النهائية لكتاب وقف نفسه على تأليفه ستة عشر عامًا، فمتى كان سيستقر إذًا؟

البخاري، وسمع من قتيبة بن سعيد وعلي بن خشرم ، قال ابن رشيد الفهري : الثقة الأمين وسيلة المسلمين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب البخاري ، وحبلهم المتين ، وتوفي سنة ٣٢٠هـ. ينظر: إفادة النصيح (ص:١٥-١٦) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/١٥)

(١) ينظر: «دفاع عن السُّنة»، لشيخ شيوخنا الأستاذ الدكتور / محمد أبو شهبة – رحمه الله تعالى– (ص: ٢٥٥) مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، وينظر: «طبقات الحنابلة»: (٢٧٦/١).

وإذا كان الإمام البخاري قد عرض كتابه على مشايخه، وأقروه عليه، فهل عرضه عليهم بعد ستة عشر عامًا قضاها في تأليفه دون أن يكون قد انتهى منه؟ وعلام أقرَّه شيوخه إذًا، هل على ما صنَّفه أم على ما سيصنِّفه؟!

وإذا كان الإمام البخاري قد حدَّث آلاف التلاميذ بكتابه «الصحيح» مبوَّبًا ومرتَّبًا حسب ما صنَّفه، وكان من هؤلاء المحِّدثين طائفة من صفوة تلاميذه، فكيف تدخَّل النساخ دون أن يُنْكِر عليهم التلاميذ ذلك؟ وإذا انفرد أحد التلاميذ بتبويب، وترتيب، وتقديم، وتأخير لـ «صحيح البخاري» لم يقم به الإمام، فكيف يقره باقي التلاميذ على ذلك؟! وإذا تواطأ تلاميذ الإمام على التدخل في كتابه، وقد رواه آلاف مؤلَّفة، فكيف أقرهم جمهور المحدِّثين على ذلك؟! وإذا كان هذا القول لم يقل به أحد من قبل، فما هو المسوِّغ لقبوله، والقول به مع قيام الدليل بنقيضه؟![1].

ويجب التأكيد على أصل مُهم في هذه المسألة، يتفق عليه كل من يعرف طرفًا من حياة هذا الإمام، وهو أنَّ البخاري -رحمه الله- كان شديد العناية بكتبه، فكان من عادته المراجعة المستمرة لما كتب، وهذا مشهور عنه حتى قال عن نفسه: « **صنفتُ جَمِيْعَ كُتُبِي ثَلاَث مَرَّاتٍ**»[2].

فما يُوهم من العبارات التي تحكي أنَّ البُخاري مات ولم يُبيِّض كتابه ، فهي داخلة ضمن هذا السِّياق.

---

(١) ينظر: «موسوعة بيان الإسلام»، القسم الثالث: (٢٧/٣) بتصرف.

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذَّهبي: (٤٠٣/١٢)، و«مقدمة التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح»، لابن الملقن: (٧٩/١).

وكما كان من عادة البخاري الاعتناء بكتبه ، فقد كانت عنايته بكتابه «الصَّحيح» أضعاف ذلك.

ومن مظاهر عنايته بكتابه الصَّحيح أنه مكث في تصنيفه ست عشرة سنة، وهذا يدل على الغاية في الضَّبط والإتقان، ومن مظاهر عنايته بكتابه أنه انتخب كتابه الصَّحيح من ست مئة ألف حديث، وهذا دليل ظاهر على كمال عنايته بكتابه – رحمه الله، قال البخاري: «صنَّفت الجامع من ست مئة ألف حديث في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله»(١).

وكان البُخاري قد أملى كتابه على طلابه، وكان يعقد مجالس علمية لإملاء كتابه «الصحيح»، وقد ذكر الفربري أنه قد سمع الصحيح من البخاري قرابة تسعين ألف رجل، وآخر من سمع منه ببغداد القاضي حسين المحاملي.

ومن المقرر أنَّ من طُرق إبراز الكتاب رواية المصنف لكتابه على وفق بعض طرق التأدية كأن يمليه أو يقرأه على تلامذته أو يعرض عليه من قبل بعض من في المجلس من أصحابه ؛ فكل ذلك رضا منه بالكتاب على هيئته في وقت الراوي ورفع للحجر عنه ، وهذا من جملة الوجوه التي رد بها الشيخ المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ) على مُدعي كون صحيح البُخاري مسودة استناد منه على وقوع بعض البياضات فيه ، قال المعلمي: « قول أبي رية «قبل أن يُبيض» يوهم احتمال أن يكون في النُّسخة مالم يكن البُخاري مُطمئناً إليه على عادة المصنفين، يستعجل أحدهم في التسويد على أن يعود فينقح. وهذا باطل هنا، فإنَّ البخاري حدث بتلك النسخة وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم

(١) ينظر: «تاريخ دمشق»، لابن عساكر: (٧٢/٥٢)، و«سير أعلام النُّبلاء»، للذَّهبي: (٤٠٥/١٢)، و« التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح»، لابن الملقن: (٧٧/١)، و«هدي السَّاري»، لابن حجر: (صـ: ٤٨٩).

نسخاً في حياته، فثبت بذلك أنه مطمئن إلى جميع ما أثبته فيها. لكن ترك مواضع بياضا رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق ذلك، وهي ثلاثة أنواع: الأول أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته، وأخر ذلك لسبب ما ككونه كان يجب إثباته كما هو في أصله ولم يتيسر له الظَّفر به حينئذ

الثاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مر

الثالث: أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة لأنه يعني جداً بالتراجم ويضمنها حديثاً وينبه فيها على معنى خفي في الحديث أحمله على معنى خاص أو نحو ذلك. فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل في ما أثتبه.

فأما التَّقديم والتَّأخير فالاستقرار يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم يتقدم أحد البابين في نسخه ويتأخر في أخرى، وتقع التَّرجمة قبل هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السَّابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر»[1].

بل قال ابن رُشيد: «ثم تواتر الكتاب من الفربري، فتطوق به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه»[2].

(١) ينظر: « الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة» للمعلمي (ص: ٢٥٧-٢٥٨).

(٢) ينظر: «إفادة النَّصيح بسند الجامع الصَّحيح»، لابن رُشيد: (ص: ١٩).

وكان تصرف الطُّلاب في كتاب البُخاري مقصورًا على ضم بعض الأبواب التي لم يترجم لها البُخاري إلى الأحاديث التي تليها، ونحو ذلك مما ليس له تعلق بأصل الكتاب، ويدل على ذلك قول أبي إسحاق المستملي: «انتسخت كتاب البُخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض»(١).

وقد استشهد البعض بهذا القول على أن البخاري توفي قبل أن يبيض صحيحه أي أنه أبقاه مسودة كما ادعى بعضهم ، والمتتبع لكلام العلماء يجد أنهم اعتمدوا كلام المستملي حول وجود مواضع مبيضة قام الإمام البخاري بتركها.

فقول أبي إسحاق المستملي: «انتسخت كتاب البخاري من أصله» يدل دلالة واضحة قوية على أنَّ الفربري كان يمتلك أصل صحيح البُخاري(٢).

---

(١) إن مصدر القول بمسألة البياضات ووجود مواضع مبيضة تركها الإمام البخاري هو القول الذي ذكره أبو الوليد الباجي نقلا عن شيخه أبي ذر الهروي عن المستملي ونقله عنهم كل العلماء ممن جاؤوا بعدهم ينظر: «التعديل والتجريح»، للباجي: (٢٨٧/١)، «هدي السَّاري»، لابن حجر: (صـ: ٨).

(٢) وهذا الأصل ظل محفوظًا إلى القرن السابع ، فقد قف عليه الإمام الصَّغاني – رحمه الله– (ت٦٥٠هـ) وقد أثنى جمع من العلماء على نُسخة الإمام الصَّغاني من صحيح البخاري والمعروفة بالنسخة البغدادية، ومنهم شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر قال في «الفتح» (١٥٣/١) «تنبيه وقع في النُّسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغانيّ اللغويّ بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات عقب قوله رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه : حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس وساق الحديث بتمامه وقال الصغاني في الهامش هذا ==

مناقشة ما قاله المستملي والرَّد عليه :

أولًا: انفرد المستملي وحده بهذا القول فلم يُتابع عليه من أي أحد من تلاميذ الفربري على الرغم من كثرتهم

ثانيًا: الإمام البخاري عرض الصَّحيح على عُلماء عصره كما هو مُقرر(١) فكيف يعرض لكتابه ولم يتمه ويبيضه بعد ؟!!

ثالثًا : وإذا سلمنا بوجود هذه المواضع المبيضة فإن وجودها لا يمكن اعتباره بحال دلالة على عدم تبييض الكتاب ، وإنما كان رحمه الله يفعل ذلك لعدة أغراض؛ منها: أن يثبت التَّرجمة وحديثًا أو أكثر، ثم يترك بياضًا لحديث كان يفكر في زيادته ، وأخَّر ذلك لسبب ما؛ ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله، ومنها: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة، فيثبت الترجمة، ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مرّ، ومنها: أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضًا للترجمة؛ لأنه يعنى جدًّا بالتَّراجم، ويضمنها حديثًا، ويُنبه فيها على معنى خفي في الحديث، حمله على معنى خاص، أو نحو ذلك، فإذا كان مترددًا ترك بياضًا؛ ليتمه حين يستقر رأيه، وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل فيما أثبته(٢).

الحديث ساقط من النُّسخ كلها إلا في النُّسخة التي قرئت على الْفِرَبْرِيّ صاحب البخاري وعليها خطه قلت ـــ أي الحافظ ابن حجر ـــ وكذا سقطت في جميع النُّسخ التي وقفت عليها والله تعالى أعلم بالصَّواب».

(١) قال العقيلي : « لما ألف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه». ينظر: «هدي السَّاري»، لابن حجر: (صـ: ٤٨٩).

(٢) ينظر: «الأنوار الكاشفة»، للمعلمي اليماني: (صـ: ٢٥١).

وقال ابن رُشيد: «وإنما وقع للبخاري رضي الله عنه هذا – أي ترك أماكن مبيضة من الكتاب [١] – لما كان عليه من النفوذ في غوامض المعاني والخلوص من مبهماتها والغوص في بحارها والاقتناص لشواردها، وكان لا يرضى إلا بدرة الغائص وطيبة القانص، فكان رضي الله عنه يتأنى ويقف وقوف تخير لا تحير؛ لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه، فحم له الحِمام ولم تمهله الأيام» اهـ[٢]

رابعًا : أجاب ابن حجر بجواب آخر حيث قال : «وربما اكتفى أحيانًا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرًا أو آية فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدَّقيقة اعتقد من لم يُمعن النَّظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومَنْ تأمل ظفر، ومَنْ جدَّ وَجَد »[٣].

وقد استدل هؤلاء –يعني محمود أبو رية ومن على منهجه– على أنَّ البُخاري – رحمه الله – مات قبل أن يُبيِّض كتابه بما قاله الحافظ ابن حجر – رحمه الله – في أثناء حديثه عن عدم وجود بعض التراجم في «صحيح البخاري» حيث قال: «لم أقف في شيء من نسخ البُخاري على ترجمة لمناقب عبد

---

(١) البياض في الكتاب منحصر في موضوع التراجم التي بيضها البخاري في صحيحه دون ان يذكر تحتها حديثًا ، أو في الأحاديث التي ذكرها ولم يترجم لها بابا، وذلك أن الأصل الذي كان عند الفربري من الصحيح كانت فيه إلحاقات في الهوامش ونحوها ، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقا به ، فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير . ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٠٠/٤).

(٢) ينظر: «إفادة النصيح» لابن رُشيد (ص: ٢٦).

(٣) ينظر: «هدي الساري»، لابن حجر: (ص: ١٤).

الرحمن بن عوف، ولا لسعيد بن زيد وهما من العشرة، وإن كان قد أفرد ذكر إسلام سعيد بن زيد بترجمة في أوائل السِّيرة النَّبوية، وأظن ذلك من تصرف النَّاقلين لكتاب البخاري كما تقدم مرارًا أنه ترك الكتاب مسودة فإن أسماء من ذكرهم هنا لم يقع فيهم مراعاة الأفضلية، ولا السَّابقية، ولا الأسنية، وهذه جهات التَّقديم في التَّرتيب، فلما لم يراع واحدًا منها دلَّ على أنه كتب كل ترجمة على حدة فضم بعض النَّقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق»(١).

فرؤية وتصور منهج العالم يؤخذ من مجموع أقواله، وليس من قول واحد فقط من هذه الأقوال، وهذا يعني أنه لا بد من استقراء كلام الحافظ ابن حجر – رحمه الله– كاملًا في هذه القضية، وجمعها من كل كتبه، ثم الحكم بعد ذلك على القضية إثباتًا أو نفيًا، فهذا القول على التَّسليم به فيقابله نُصوص أخرى للحافظ ابن حجر – رحمه الله:

وأولها : «ولا يُنافي هذا أيضًا ما تقدم؛ لأنه يحمل على أنَّه في الأول كتبه في المسودة، وهنا حوله من المسوَّدة إلى المُبيَّضة»(٢).

وثانيها: ما قاله ابن حجر في سياق حديثه عن طريقة البُخاري في تراجم كتابه: «وربما اكتفى أحيانًا بلفظ التَّرجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرًا أو آية فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدَّقيقة اعتقد من لم يمعن النَّظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وَجَد»(٣).

---

(١) ينظر: «فتح الباري»، لابن حجر: (٩٣/٧).

(٢) ينظر: «هدي الساري»، لابن حجر: (صـ: ٤٨٩).

(٣) ينظر: «هدي الساري»، لابن حجر: (صـ: ١٤).

وعند النَّظر في هذه النُّصوص السَّابقة ، نلاحظ أنَّ النَّص الأول الدَّال على أنَّ البُخاري لم يُبَيِّض كتابه يمكن تأويله بأن التَّسويد كان في التَّراجم؛ لأنَّ سياق الحديث كان عن ترجمة عبد الرَّحمن بن عوف، والنَّص الثاني يمكن تأويله بأنَّ التَّبييض كان في التَّراجم دون ما سواها ؛ لأنَّ الحديث كان عن مكان وضعها، فهما إذًا نصان متقابلان، يمكن دفع أحدهما بالآخر، فيبقى النَّص الثَّالث، وهو صريح جدًّا في التَّعبير عن مُراد الحافظ ابن حجر بأنَّ البُخاري ترك كتابه مبيضًا، بل إنه نص لا يحتمل التَّأويل؛ لأنه جاء في سياق الرَّد على من يقول بأنَّ البُخاري ترك كتابه مسودًا ولم يبيضه، وهذا يدل دلالة واضحة على أنَّ البُخاري ترك كتابه مُبيضًا لا كما يدعي هؤلاء.

أما أنَّ البُخاري ترك صحيحه مسودة دون تبييض قبل وفاته، فهذا القول في أصله نتاج فهم عقيم لكلام المستملي ت٣٦٧هـ أحد رواة الكتاب عن الفربري، وانجلاء عقم هذا الفهم عنه يكون بتصورنا التَّصور الصَّحيح لطريقة رواية الصَّحيح عن مؤلفه البُخاري .

ذلك أنَّ مما يجهله كثير ممن يطعن في صحته رواية نسخته : أنَّ أصل هذا الكتاب قد بقي بعد وفاة مصنفه عند تلميذه الفربري ، وهو الذي اشتهرت رواية الكتاب من طريقه ، وعنه تلقاه الوفرة من الرواة قراءة وسماعًا ، أسهرهم تسعة، ومنهم من انتسخ الكتاب من أصل البُخاري نفسه .

ثم أخذ عن هؤلاء التِّسعة الجم الغفير قراءة وسماعًا، اشتهر منهم اثنا عشر راويًا ، منهم أيضًا من تشرف بانتساخ نسخته من أصل البُخاري ، والذي بقي عند أبي أحمد الجرجاني تلميذ الفربري ، وهكذا تلاحقت طبقات الرَّاوي على رواية الكتاب على نفس النَّمط المتواتر في التَّحمل ، فكان ذلك حجة لكتاب

عاضدة ، وبصدقه شاهدة ، فتطوق به المسلمون ، وانعقد الإجماع عليه فلزمت الحجة ، ووضحت المحجة (١).

إذا تقرر هذا فإنَّ المستملي الرَّاوي عن الفربري كتاب البُخاري يخلو كلامه من مُستمسك لمن توهم الكتاب مسودة ، وذلك أنه يقول بنص عبارته : « انتسخت كتاب البُخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يتم بعد وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض» (٢).

فإني استهجن أن يحرف هذا النَّص خدمة لأغراض من يشتهي إسقاط الوثوقية بصحيح البُخاري ، فنص المستملي براء مما انقدح في أذهانهم ، بل هو على نقيضها شاهد !

إنَّ دلالة نص المستملي مُنحصرة في موضوع التَّراجم التي بيضها البُخاري في «صحيحه» دون أن يذكر تحتها حديثًا أو في الأحاديث التي ذكرها ولم يترجم لها بابًا ، وذلك أنَّ الأصل الَّذي كان عند الفربري من الصَّحيح كانت فيه إلحاقات في الهوامش ونحوها ، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقًا به ، فمن ثمَّ وقع الاختلاف في التَّقديم والتَّأخير(٣).

فما يفهم من ظاهر كلام المستملي أنَّ بعض رُواة الكتاب اجتهدوا في ترتيب بعض مواضع الأحاديث والأبواب وهي قليلة على كل حال تقديمًا وتأخيرًا،

---

(١) ينظر: « إفادة النَّصيح» لابن رُشيد السَّبتي (ص: ١٨-١٩) .

(٢) ينظر: « التَّعديل والتَّجريح» للباجي (٣١١/١).

(٣) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣٠٠/٤) .

وليس فيه أنهم اضافوا شيئًا من عندهم فيه أو أنقصوا منه ، ولازم هذا أنَّ كتاب البخاري كان مدوَّنًا في أصل محرر (١).

يقول الشَّيخ المعلمي : «إنَّ البُخاري حدَّث بتلك النُّسخة وسمع النَّاس منه منها، وأخذوا لأنفسهم نُسخًا في حياته، فثبت بذلك أنه مُطمئن إلى جميع ما أثبته فيها، لكن ترك مواضع بياضا رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق ذلك، وهي ثلاثة أنواع: الأول أن يثبت التَّرجمة وحديثاً أو أكثر ثم يترك بياضًا لحديث كان يفكر في زيادته، وأخر ذلك لسبب ما ككونه كان يجب إثباته كما هو في أصله ولم يتيسر له الظَّفر به حينئذ .

الثَّاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة فيثبت التَّرجمة ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مر.

الثَّالث: أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضًا للترجمة لأنَّه يُعني جدًّا بالتَّراجم ويضمنها حديثاً وينبه فيها على معنى خفي في الحديث أحمله على معنى خاص أو نحو ذلك. فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل في ما أثبته، فأما التَّقديم والتَّأخير فالاستقراء يُبيِّن أنه لم يقع إلا في الأبواب والتَّراجم يتقدم أحد البابين في نُسخة ويتأخر في أخرى، وتقع التَّرجمة قبل هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السَّابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر(٢).

---

(١) ينظر: «المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين ، د محمد فريد (٤٥٥/١).

(٢) ينظر: «الأنوار الكاشفة » للمعلمي (ص: ٢٥٨) .

هذا والمستملي الذي يُنسب إليه غلطًا ترك البُخاري لصحيحه مُسودة ، هو نفسه من روى عن الفربري قوله : «سمع كتاب الصَّحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل» (١)؛ فهل يعقل أن يحدِّث البخاري بكتابه مرات ، وفي بلدان مُختلفة ، وهو لا يزال مُسودَّة لم تُصحح ؟! وقد عُرف من المسيرة العلمية للإمام البُخاري أنه كان يعقد مجالس حافلة لإملاء الحديث ، ويكتب فيها عنه حتى كان له في بغداد وحده ثلاثة من المستملين ، وكان يجتمع في مجلسه للإملاء آلاف كثيرة، وفي آخر مرة قدم فيها البُخاري بغداد أملى مجالس من صحيحه ، وكان ممن سمعها منه : القاضي حسين بن إسماعيل المحاملي ، من مشاهير رُواة الصَّحيح عن البُخاري ، وآخر من حدَّث عنه ببغداد موتًا(٢) .

وإذا سلمنا وجود هذه المواضع المبيضة فإن وجودها لا يمكن اعتباره بحال دلالة على عدم تبييض الكتاب ، وإنما نستطيع وصفه بأنه ربما من التَّعديلات التي أراد البخاري أن يضيفها للصَّحيح ، وهذا أمر علمي مُقرر ، فعلماء الحديث كانوا عندما يُصنفون كُتبهم لا يدعونها جانبًا وإنما كانوا حريصين على مُراجعة كل ما صنفوه وعمل التعديلات أو إضافة ما يرونه مناسبًا من وقت لأخر، فإن تصورنا هذا النهج العلمي المتبع من قبل العلماء فكيف لا نقبل ولا نتصور قيام عالم كالإمام البخاري بمراجعة صحيحه خلال السَّنوات الطويلة التي قضاها وهو يُحدِّث بمرويات كتابه الصَّحيح ، أليس من المعقول أن يقوم العالم بإضافة بعض التَّعديلات ومُراجعة ما كتب بين الحين والآخر ولا علاقة لها بمسألة تبييض الصَّحيح أو تركه مُسودة وهذا ما قرره ابن رُشيد

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٣٢٨/٢) .

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٣٢٣/٢ ، ٣٤٠).

عندما قال:« وإنما وقع للبخاري رضي الله عنه هذا – أي ترك أماكن مبيضة من الكتاب ؛ لما كان عليه من النُّفوذ في غوامض المعاني والخلوص من مبهماتها، والغوص في بحارها والاقتناص لشواردها، وكان لا يرضى إلا بدرة الغائص وطيبة القانص، فكان رضي الله عنه يتأنى ويقف وقوف تخير لا تحير؛ لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه، فحم له الحِمام ولم تمهله الأيام» (١).

ومن المقرر أنَّ الإمام البخاري قد اعتنى بإعداد مُصنفاته عمومًا عناية فائقة حتى جاء قوله : «صنَّفت جميع كُتبي ثلاث مرات»، وقال أيضًا :« لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنَّفت (التَّاريخ) ، ولا عرفوه، ثم قال: صنَّفته ثلاث مرات»، وعلى ضوء ما عُرف من سيرته العلمية يمكن توجيه ذلك بأنه كان في مرة يجمع مادة الكتاب العلمية ، وفي مرة يصوغها على شكل مسودَّة ، وفي مرة ثالثة يهذبها ويُبيضها (٢).

ثم إنَّ البخاري لم يكتف بنظرة واجتهاده وحده في الانتقاء والتَّصحيح، بل أراد زيادة التَّثبت والاطمئنان ، فعرض صحيحه على صفوة من نُقَّاد عصره ، وهم

(١) ينظر: «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص: ٢٦) ، «روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري رواية أبي ذر الهروي نموذجًا» للدكتوره شفاء علي حسن الفقيه (ص:٣٩٧).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد » للخطيب (٣٢٢/٢-٣٢٥) ، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهبي (٤٠٣/١٢) ، و«هدي السِّاري» لابن حجر (ص: ٤٨٩) ، و« إرشاد القاري إلى النَّص الرَّاجح لحديث ويح عمار من صحيح البُخاري وأثر ذلك في معنى الحديث وفقهه» . للأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم (ص: ٩).

الإمام أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني فاستحسنوه ...، وقال العقيلي : والقول فيها قول البُخاري وهي صحيحة (١).

مناقشة ما قاله أبو الوليد الباجي(٢) والرد عليه :

-مناقشة قول أبي الوليد الباجي في مسالة التبييض، فهذا القول هو الذي ارتكز عليه العلماء في مسألة التبييض والحذف ، والمتتبع لكلام العلماء يجد أنهم اعتمدوا كلام المستملي حول وجود مواضع مبيضة قام الإمام البخاري بتركها، وقد حاول ابن رُشيد أن يُبرر سبب ترك هذه المواضع بقوله: «إن الإمام البُخاري تركها باختياره؛ لأنه لم يجد حديثًا على شرطه، في حين اعتبر ابن حجر أن ما قاله المستملي قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة».

ولكن لم يتفق أحد من العلماء مع أبي الوليد الباجي في قوله بأنَّ الإمام البخاري توفي ولما يبيض كتابه الصَّحيح باستثناء المهلب بن أبي صفرة حيث

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد » للخطيب (٨/٢) ، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهبي (٤٠٣/١٢) ، و«هدي السِّاري» لابن حجر (ص: ٤٨٩) .

(٢) الباجي : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي، الأندلسي، القرطبي، الباجي ، صاحب التصانيف، ولد سنة ٤٠٣هـ، وتفقه بالقاضي أبي الطيب الطبري،

وذهب إلى الموصل، فأقام بها سنة على القاضي أبي جعفر السمناني، المتكلم، صاحب ابن الباقلاني، فبرز في الحديث والفقه والكلام والأصول والأدب، ورجع إلى الأندلس بعد ثلاث عشرة سنة بعلم غزير، حصله مع الفقر والتقنع باليسير، وله مؤلفات عديدة منها: «المنتقى في الفقه» ، و«المعاني في شرح الموطأ»ليلة تسع عشرة من رجب، ودفن يوم الخميس بعد صلاة العصر، سنة أربع وسبعين وأربعمائة . ينظر : سير أعلام النُّبلاء للذهبي (٥٣٥/١٨ وما بعدها)

قال في أثناء شرحه على الصحيح: « فألفيت مؤلفه – رحمه الله – على ضمان الصحة، وجامعه عن أهل الثقة، لم يبلغ من تهذيبه ما أراد، ولا تمكن فيه من كل ما أمل، واستدللت على أنه أعجل عنه بأجل، أو غالب شغل، بأنه يبوب أبوابًا كثيرة وتركها فارغة لم يخرج فيها أحاديثها وبعضها يفهم من الترجمة، ولا يفهم من بعض، ومن تلك الأبواب الفارغة ما صدر فيها الأحاديث بما يدل على المعنى ثم لم يخرج فيها غير التصدير وأبواب كثيرة قال فيها: باب، ثم ذكر أحاديثها ولم يترجم لها بالمعنى ... وقد يترجم بعض الحديث لبيان معناه، ويترجم بطرف منه ليدل عليه، وفي كثير من الأبواب خرج فيها أحاديث يخفى معنى ذلك التبويب من نصها إلا باستدلالٍ خفيٍ وغوص ذكي، ولو أمهل – والله أعلم – لأردف تلك النصوص بما هو أجلى لوجوه المعاني وأظهر لها»[1].

في حين أنَّ مُعظم العلماء كابن المنير، وابن رُشيد، وابن حجر، والقسطلاني، لم يتفقوا مع الإمام الباجي فيما ذهب إليه.

فقد تناول ابن المنير مسألة ترك البخاري مواضع مبيضة في كتابه، وتصرف النساخ فيها من خلال مقدمته في كتابه المتواري على أبواب البخاري ، حيث أنكر قول من قال : «اخترم ولم يهذب الكتاب، ولم يرتب الأبواب. وقائل يقول: جاء الخلل من النساخ وتجزيفهم والنقلة وتحريفهم، وقائل يقول: أبعد المنتجع في الاستدلال، فأوهم ذلك أن في المطابقة نوعا من الاعتدال»[2].

---

(١) ينظر: «المختصر النَّصيح في تهذيب الجامع الصحيح»، لابن أبي صفرة، تحقيق أحمد فارس السلوم: (١/٩٥).

(٢) ينظر: «المتواري على أبواب البخاري»، لأبي العباس ابن المنير الإسكندراني: (صـ: ٣٦)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المُعَلَّا – الكويت.

ولم يتفق مع من يستخدم هذه المسألة ذريعة لتبرير عدم اتفاق الترجمة مع الأحاديث التي أدرجت تحتها، وعلى خلاف ذلك ذكر أنه في كتابه قام ببيان مناسبة ما يزيد على أربعمائة ترجمة مع ما أخرجه البخاري تحتها من أحاديث، حيث قال بعد ذكره لأنواع التراجم التي ذكرها البخاري في «صحيحه»: «وله أمثال هذه الترجمة كثيرة، ومجموع ما وجدت له من هذه الأنواع قريب أربع مئة ترجمة تحتاج التنبيه، فأثبتها ونَبَّهْتُ على كل نوع منها في مكانه بأقصى الإمكان، وأخصر وجوه البيان»(١).

وأما ابن رشُيد السبتي فلم يُسَلِّم لأبي الوليد الباجي قوله بأن الإمام البخاري توفي ولما يبيض كتابه، حيث أعرض وأضرب صفحًا عن ذكر مقالته التي قالها، وهذا دليل على أنه لم يؤيده فيما ذهب إليه(٢).

وأما الحافظ ابن حجر فقد ذكر في نهاية الفصل الثاني تعقيبًا على مسألة التراجم الظاهرة والخفية بعد ما ضرب أمثلة على مسألة غموض بعض التراجم بالنسبة للأحاديث بقوله: «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يُمعن النَّظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وجد، وقد جمع العلامة ناصر الدِّين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربع مئة ترجمة، وتكلم عليها، ولخصها القاضي بدر الدِّين ابن جماعة وزاد عليها أشياء وتكلم على ذلك أيضًا بعض المغاربة، وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي، ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مئة ترجمة، وسماه «فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»، وتكلم أيضًا

(١) ينظر: «المتواري على أبواب البخاري»: (صـ: ٣٨).

(٢) ينظر: «إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح»، لابن رُشيد السبتي: (صـ: ٢٦، وما بعدها).

على ذلك زين الدين علي بن المنير أخو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخاري، وأمعن في ذلك، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه «ترجمان التراجم»، لأبي عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم لكان في غاية الإفادة»[1].

والمتأمل لكلام ابن حجر يدرك بصورة واضحة إنكاره لمسألة أو فكرة عدم التبييض، وترك البخاري كتابه مسودة دون تبييض.

وأنكر القسطلاني ما ذهب إليه أبو الوليد الباجي، في القول الذي نقله عن المستملي حول وجود أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، وما أنكره القسطلاني على أبي الوليد الباجي هو التعليق الذي علق به الباجي، بعد ذكره لقول المستملي.

ورد القسطلاني على الباجي ردًّا حازمًا رافضًا به ما تضمنه قوله، حيث قال: «وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث إن الكتاب قرىء على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوبًا، فالعبرة بالرِّواية لا بالمسودة التي ذكر صفتها»[2].

---

[1] ينظر: «هدي الساري»، لابن حجر: (صـ: ١٤).

[2] ينظر: «إرشاد الساري»، للقسطلاني: (٢٤/١).

الرَّد على عدم وجود أصل خطي لصحيح البخاري الآن .

يُدندن الكثير حول عدم وجود نُسخة خطية لصحيح البخاري الآن مما ينزع الثِّقة بالكتاب وللرَّد عليهم نقول:

-إنَّ الرِّوايات للصَّحيح موجودة متداولة ومُشتهرة، واختاروا رواية الْفِرَبْرِيّ بعد مُقارنتها بغيرها، وتحديد نقاط الاختلاف بين النُّسخ، وهكذا حفظ نص كل رواية فكيف ضاع غير رواية الْفِرَبْرِيّ! ورواية العلماء كل حديث في الَّصحيح في مُصنفات الحديث الأخرى يدعمه وتفيد النُّسخ أنَّ مما ذكره البُخاري في الصَّحيح زيادات على ذلك.-اطلاع الإمام الصَّغاني(١) على نسخة الْفِرَبْرِيّ والذي كان معه أصل صحيح البُخاري وقول الصغاني « هذا الحديث ساقط

(١) الصغاني : هو الشَّيخ، الإمام، العلامة، المحدِّث، إمام اللغة، رضي الدِّين، أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي القرشي، العدوي، العمري، الصاغاني الأصل، الهندي، اللهوري المولد، البغدادي الوفاة، المكي المدفن، الفقيه، الحنفي، صاحب التصانيف. حامل لواء اللغة في زمانه حجة العرب ولسان أهل الأدب. قال فيه الإمام الذهبي: وكان إِلَيْهِ المُنْتَهى فِي معرفة اللّسان العربيّ، وله مؤلفات عدة منها المشارق، وشرح الجامع الصحيح، ورسالة في الحديث الموضوع، وكتاب أسامي شيوخ البخاري، وكشف الحجاب عن أحاديث الشهاب، وغيرها من المؤلفات الحديثية، فكان مبرزًا في اللغة والحديث وقد وافاه الأجل المحتوم ليلة الجمعة في التاسع عشر من شعبان سنة (٦٥٠هـ).ينظر ترجمته في:[(الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢٠٢/١-٢٠٣)، معجم الأدباء (١٠١٥/٣) صلة التكملة لوفيات النقلة: (٢٦٧/١)، تاريخ الإسلام (٦٣٦/١٤)، سير أعلام النبلاء (٢٨٣/٢٣)، مسالك الأبصار (٦٧٦/٥ -٦٧٨)، فوات الوفيات (٣٥٨/١-٣٦٠)، البلغة في ترجم أئمة النحو واللغة (ص:١١٧)، ذيل التقييد (٥١١/١-٥١٢)].

من النُّسخ كلها إلا في النُّسخة التي قُرئت على الْفِرَبْرِيّ صاحب البُخاري وعليها خطه» ، فأي توثيق أكثر من هذا !!

رابعا: وجد بفضل الله الآن نُصوص مُكتملة لرواية أبي ذر الهروي(١) فقد وقفت على أكثر من عشرين نسخة لهذه الرِّواية، وكريمة المروزية(٢)- فقد وقفت أيضًا على أكثر من أربع عشرة نُسخة خطية لهذه الرِّواية -، ورواية أبي الوقت السجزي(٣) ولها نُسخ عديدة في مكتبات العالم وغيرها من الرِّوايات وهي بإسنادهم إلى الْفِرَبْرِيّ عن الإمام البُخاري مما يوضح أنَّ

(١) أبو ذر الهروي : هو الحافظ، الإمام، المجود، العلامة، شيخ الحرم، أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير بن محمد، المعروف ببلده: بابن السماك الأنصاري، الخراساني، الهروي، المالكي، صاحب التَّصانيف، وراوي الصَّحيح عن الثلاثة: المستملي، والحموي، والكشميهني، وكان ثقة ضابطًا دينا توفي سنة ٤٣٤هـ. ينظر: «سير أعلام النُّبلاء» للذهبي (١٧/٥٥٤-٥٦٣).

(٢) – كريمة المروزية : هي الشَّيخة، العالمة، الفاضلة، المسنِدة، الزَّاهدة أم الكرام، المجاورة بحرم الله، كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المَرْوَزِيّة. سمعت من محمد بن مكي الكشميهني، قرأ عليها الخطيب البغدادي وغيره، وطال عُمرها وعلا إسنادها ، وكانت إذا روت قابلت بأصلها ، ولها فهم ومعرفة مع الخير والتَّعبد، روت الصَّحيح مرات كثيرة ، وتوفيت في ثلاث وستين وأربعمائة . ينظر ترجمتها في «سير أعلام النُّبلاء» للذهبي (١٨/٢٣٣-٢٣٥) .

(٣) أبو الوقت السِّجزي : هو شيخ الإسلام، مُسند الآفاق، أبو الوقت عبد الأول ابن الشَّيخ المحدِّث المعمر أبي عبد الله عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السِّجزي، ثم الهروي، الماليني. ولد في سنة (٤٥٨هـ) ، وكان صبورًا على القراءة ، محبا للرِّواية حدَّث بالصَّحيح مرات توفي سنة (٥٥٣هـ). ينظر: سير أعلام النُّبلاء للذهبي (٢٠/٣٠٣-٣١١).

الجامع الصَّحيح للبُخاري محفوظ بطُرقه ورواياته إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تدحض الشُّبهة الواهية القائلة بضياع أصل الْفِرَبْرِيّ

منها أن الحافظ ابن حجر كان تحت يديه نسخة إبراهيم بن معقل النسفي وهو من تلاميذ البخاري الكبار (ت ٢٩٥هـ) وعليها خط ابن عبد البر الأندلسي (٤٦٣هـ) فقال ابن حجر : «والنُّسخة مِنْ رواية ابن معقل وقفت عليها، وهي في غاية الإتقان، وعليها خطُّ أبي عمر بن عبد البَرِّ» (١).

فهذا يدل دلالة واضحة على وجود أُصول صحيح البخاري بين يدي العلماء ينقلها الطلاب عن شيوخهم ، ووجود نسخة الإمام الصَّغاني من صحيح الإمام البخاري ومقارنته للنُّسخ بأصل النَّسفي والفربري يدل على فرية هذه الشُّبهة، ونحن لا نشك في أنَّ انعدام الخبرة في التعامل مع التراث ، بل انعدام العلم بطبيعة علم التاريخ والمخطوطات هو السَّبب في مثل هذه الإيرادات ، وإلا فمن مارس شيئًا يسيرًا من هذه العلوم أيقن أن تفاوت الرِّوايات والمخطوطات لكتب التراث القديمة أمر طبيعي في ظل اعتماد الناس قديمًا على النسخ باليد، وعدم التزام النُّساخ في بعض المواضع بما في الأصل ، بل وعدم وقوفهم على التعديلات التي يجريها المؤلف نفسه على كتابه ، فيقع الاختلاف بين النسخ ، كما وقع في « الشِّعر الجاهلي » من قبل ، وفي كتب أفلاطون(٢)

---

(١)- ينظر:« الجواهر والدُّرر» في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٩١٦/٢).

(٢)- أفلاطون : فيلسوف يوناني ولد في أثينا أو في إيجينيا على أرجح الأقوال في سنة ٤٢٨ قبل الميلاد وكان من اسرة أثينية عريقة المجد ، رحل عن أثينا رحلات عدة ولما عاد أفلاطون إلى أثينا أنشأ الأكاديمية بالقرب من ضريح أكاديموس ومن هنا سميت بهذا الاسم . أشهر مؤلفاته: المحاورات .المحاورة محادثة بين شخصين أو أكثر. وقد اهتمت محاورات أفلاطون باستعراض ونقد الآراء الفلسفية، حيث كانت ==

وأرسطو(١) وتراث فلاسفة اليونان كله، وأيضًا لم تكن وسائل الحفظ كما في عصرنا الحاضر .

شخصيات محاوراته تتناول المسائل الفلسفية وتتجادل حول الجوانب المتعارضة لموضوع ما.

وقد تميزت المحاورات بقيمة أدبية عالية إلى الحد الذي جعل الكثيرين من العلماء يعدون أفلاطون أعظم من كتب بالنثر في اللغة اليونانية وواحدًا من أعظمهم في أي لغة أخرى.المحاورات المبكرة .هيمنت شخصية سقراط على المحاورات المبكرة، حيث يظهر فيها كشخصية رئيسية. وفي هذه المحاورات يسأل سقراط الناس عن أشياء يدَّعون معرفتها ويدَّعي هو الجهل بها. ومن خلال الحوار يوضح سقراط أن هؤلاء الناس حقًا لا يعلمون ما يدَّعون معرفته. لا يعطي سقراط إجابات عن الأسئلة، لكنه يكشف أن الإجابات التي تقدمها الشخصيات الأخرى ليست كافية.المحاورات المتأخرة .تضم هذه المحاورات الجمهورية؛ السوفسطائي؛ ثياتيتوس (نظرية المعرفة). ويستخدم أفلاطون في هذه المحاورات شخصية سقراط كمجرد متحدث باسمه هو ذاته، حيث تنتقد شخصية سقراط آراء الآخرين وتقدم نظريات فلسفية معقدة. وهذه النظريات ترجع في حقيقتها إلى أفلاطون وليس إلى سقراط. ينظر: موسوعة الفلسفة للدكتور عبد الرحمن بدوي (١/١٥٥ وما بعدها)

(١)- فيلسوف ومعلِّمٌ وعالم يونانيّ يُعتبر، هو وأستاذه أفلاطون، أهم فيلسوفين بين جميع فلاسفة اليونان القدماء.

حياته .ولد أرسطو في بلدة ستاجيرا شماليّ اليونان. وعندما بلغ الثامنة عشرة من عمره، التحق بأكاديمية أفلاطون في أثينا، وظل فيها لمدة ٢٠ عامًا ولم يغادرها إلا بعد موت أستاذه أفلاطون عام ٣٤٧ق.م .

وفي عام ٣٤٣ أو ٣٤٢ق.م، استدعاه فيليب ملك مقدونيا؛ لتعليم وتربية ابنه الذي عُرف في التاريخ باسم الإسكندر الأكبر .عاد أرسطو إلى أثينا عام ٣٣٤ق.م، وأنشأ مدرسته المعروفة باسم الليسيوم .وقد أطلق على أرسطو وتلاميذه اسم المشائين لأن أرسطو كان يُلقي دروسه أثناء المشي والتجوال بصحبة تلاميذه. بعد موت الإسكندر ==

– ومن دلائل حفظ الأصول أيضًا عناية شراح البخاري بالأصول الخطية للروايات المختلفة فقد روى نسخة النسفي (ت ٢٩٥هـ) الإمام الخطابي – رحمه الله – ، كما قال في شرحه " أعلام الحديث " (١/١٠٥): " سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النسفي ، حدثناه خَلفُ بن محمد الخيام ، قال : حدثنا إبراهيم بن معقل ، عنه وهذه هي الطريقة الأشهر والأمثل لدى المحدثين ، أنهم يقرؤون مصنفاتهم على تلاميذهم ، أو يقرأ عليهم تلاميذهم مصنفاتهم ، ثم تنتشر تلك المصنفات عبر التلاميذ والرواة ، وليس عبر أصل كتاب المؤلف الذي هو نسخة واحدة يحتفظ بها لنفسه ، مع عدم وجود المطابع ودور النشر في تلك الأيام ، فقد كانت المطابع هي رواية التلاميذ مسندة موثقة .

الأكبر في عام ٣٢٣ق.م. رمى الأثينيون أرسطو بتهمة عدم احترام الآلهة. وخوفًا من مصير سقراط، هرب أرسطو إلى مدينة كلسيس (اسمها حاليًا كلكيس)، حيث مات هناك بعد عامٍ واحد.

مؤلفات أرسطو .تنقسم مؤلفاته إلى ثلاث مجموعات: ١ –المؤلفات الشعبية ٢– المذكرات ٣– المقالات. وقد كانت المجموعة الأولى كتابات لعامة الجمهور خارج مدرسته وكانت المجموعة الثانية (المذكرات) تصنيفات من مواد البحوث والسجلات التاريخية أعدَّها بمساعدة تلاميذه؛ لتكون مصدرًا للمعلومات التي يحتاجها العلماء الدارسون، وقد فُقدت كلّ الكتابات الشعبية ولم يبق إلا القليل جدّا من المذكرات. أما مجموعة المقالات، فتمثل تقريبًا كلَّ مؤلفات أرسطو التي سَلمت من الضياع وبقيت حتى الآن. وقد كانت المقالات مؤلفةً للطلاب داخل المدرسة فقط. ينظر : الموسوعة العربية العالمية مادة أرسطو .

فماذا يريد الباحث ثقة أكثر من نقل الرواة الثقات ، عن نسخ خطية قُرئت على المصنف وأقرها ، كما في " نسخة الصَّغانّي : أنه نقلها من النسخة التي قُرئت على المصنف –رحمه الله تعالى –

فصحيح البخاري حفظ بأصوله الخطية ونُسخه الكثيرة على مستوى العالم ، وحفظ بالرواية والإسناد، وهذه من خصائص أمة الإسلام .

وما أثار هؤلاء الحداثيون هذه الشُّبهة إلا لإثارة الشَّك في المصادر الرئيسة لحفظ السُّنة النَّبويَّة الموجودة بين أيدينا الآن ، فإذا تعذر وجود النُّسخ الخطية الأصيلة لتلك المصادر كنسخة صحيح البخاري بخط يديه سقط الاحتجاج بغيره من باب أولى.

لو افترضنا عثور الطَّاعن على نُسخة صحيح البُخاري بخط يده ، فهل سيصدق ما فيها ويزول عنه الإشكال في الأحاديث التي يطعن فيها ، وما أشبه إلحاحه في هذه القضية بما حكى الله تعالى عن الطَّاعنين في القرآن بقوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾[1] ، ينقل الطاعن نصوصًا من كلام نقاد الحديث وغيرهم في سياق مناقشاته لصحيح البخاري ، فهل وقف على نصوص كلامهم بخطوط أيديهم أو أنه يسلم بما وجده مطبوعا منها ، فإن كان الواقع هو الثاني ، فلم لا يسلم بصحيح البخاري الموجود بأيدي الناس ؟

لم يسكت نقاد الحديث عن ذكر الاختلافات الموجودة بين نسخ البخاري عند تلامذته وتلامذتهم ومن بعدهم ، ولم يستنبطوا من وجود هذه الاختلافات بين

(١) سورة الأنعام : ٧.

تلك النسخ ما يسبب فقد الثقة بصحيح البخاري ، بل برعوا في المقارنة والجمع والترجيح والضبط والتحرير بما يقدم به الوجه الصحيح .

لو سلمنا للطاعن حاجة صحيح البخاري لإعادة إخراجه مُحررا كما كتبه البخاري فطلبنا منه أن يعيد تحقيقه وتحريره فماذا يفعل ؟ هل يستقرئ صنيع النُّقاد في الترجيح بين الرِّوايات والجمع بينها فيخرج لنفسه أصح نُسخة بعد المقابلة الدَّقيقة ، وقد يقتصر على «فتح الباري» ؛ لأنه قارن بين أصول البُخاري الصَّحيحة التي كانت بين يديه أما أنه سيضع الأحاديث أمامه للعرض على عقله؛ ليجيز منها ما يشاء ويرد منها ما يشاء.

لو جرت العادة في نقل العلم بأنَّ كلَّ من صنَّف تأليفًا فإن وراثة ذلك العلم عنه متوفقة على بقاء مصنَّفه بخط يده على مرِّ العُصور ولا ينوب عن ذلك أن تنسخ منه نسخ وعنها نسخ أخرى يكتبها جيل بعد جيل فلو توقفت الوراثة على ذلك لما بقي من العلم القديم شيء يذكر فأين كتب الفلاسفة القدماء وأهل الطِّب وغيرهم ؟ فلما وجدنا هذا العلم ينقل علمنا أنه قد حمل في معظمه في غير المصنفات الأصلية خصوصًا عند اشتهار المصنفين وكثرة تلاميذهم ، وهكذا وقع في المصنفات الحديثية أيضًا .

حتى نعلم كمية اللاعقلانية التي يحتويها القول بالشَّك في صحة نسبة الجامع الصَّحيح لمؤلفه ؛ لأنه لا توجد له نُسخة خطية ، فما علينا إلا أن نتخيل أن أحدهم يدخل مكتبة ما ، ويقول لمن فيها : إنني لا أعترف بنسبة أي كتاب لديك في كل هذا المكتبة ، فأنا لا أثق في أنَّ هذا الكتب ثابتة لأصحابها حتى تأتيني بنسخها الأصلية بل ما كتبه المؤلف بخط يده ، كي يطمئن قلبي إلى صحة نسبة هذه الكتاب لمؤلفيها ، بل إننا لو طبقنا هذا ما بقي لنا كتاب قط .

بل أقول لو وجدت اليوم مخطوطة لصحيح البخاري في مكتبة من مكتبات العالم ، وأثبت المتخصصون في دراسة المخطوطات أنها مكتوبة في زمان البُخاري لما كان ذلك دليلًا على نسبتها للبخاري ولو كتب فيها أنها نسخته إلا إذا كان لهذه المخطوطة لسان ناطق يقول عند قراءتها : كتبني البُخاري بيده !!

من المعلوم أنَّ البخاري كان يحدِّث بكتابه ، وتلقاه عنه طلابه سماعًا ومقابلة لنسخهم بنسخته ، فلو افترضنا جدلًا ضياع النُّسخة التي بخط يده فهذه النُّسخ تقوم مقامها فكيف وهي مئات الكتب وكل نسخة لها إسنادها !!

وهذه الصِّناعة التَّوثيقية البديعة هي ما أيَّس أهل الكذب والتَّحريف من الكذب في هذه المصنفات المسموعة فلا يتخيل أن يُدخل أحدًا أن يزيد في صحيح البخاري حديثا مختلفًا ويخفى على أهل الحديث الَّذين سمعوا الصَّحيح من البخاري وهم ألوف .

لو افترضنا جدلًا ظنية نسبة ما في صحيح الُبخاري إليه فإنه مع ذلك يستحيل وصم ما فيه معزوًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالكذب؛ لأنَّ البخاري لم يتفرد أصلًا برواية حديث نبوي دون سائر الأئمة بل هي نفسها مفرقة عند غيره في كتاب السُّنن والمعاجم والمسانيد والأجزاء ونحوها[1] .

ومن الدلائلِ العقليةِ مثلًا على صحَّةِ كتابٍ كـ: «**صحيح البُخاري**» في زماننا هذا: أنَّ أهل التحريف والكذب يئسوا من الزِّيادة على «**صحيح البخاري**» ولو في حديثٍ واحدٍ بإسناد ما، فلو كان الكتاب مدسوسًا على صاحبه لأمكن

(١) ينظر:« المعارضـــات الفكرية المعاصـــرة لأحاديث الصَّـــحيحين» ، د محمد فريد زريوح(١/٤٧٣-٤٧٥) .

إدخالُ أحاديثَ ليست بصحيحة فيه، فلما عُلم امتناع هذا، دلَّ على صحة نسبة «**صحيح البخاري**» إلى صاحبه مطلقًا.

ولا شكَّ أنَّ النَّاظرَ فيها إن لم يستفدِ العلمَ الضَّروريَّ باستحالة تواطؤ مصنِّفيها على محضِ الكذب والبهت؛ لأنه يستحيلُ اجتماعُهم واتفاقُهم على ذلك؛ لتباعدِ أغراضِهم وبلدانِهم وأزمانهم ومذاهبهم، فأقلُّ الأحوال أنَّ ذلك يفيد من الظّنِّ ما يفيده الإسنادُ إلى المصنِّفِ، مع السّماع على الثّقة، ولكن بغير إسناد ؛ ولذا يقول الإمام البقاعي : «واعلم أنَّ شهرة الكتاب، كموطأ مالك مثلا أو صحيح البخاري -ولو لم تصل نسبته إلى مُصنفه إلى حد التواتر - أقوى من وجوده له مرويا بطريق واحد، أو بطريق الإجازة، أو الوجادة مثلًا؛ إذ المقصود الوثوق بكونه محتجًا به»[1].

(١) ينظر:« النُّكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (٢١٨/١) .

الخاتمة

- إنِّ الإمام البخاري كان يعتني بمصنفاته عناية فائقة وحسبك بتلقي الأمة لكتابه الصَّحيح بالقبول وهذا فرع عنايته وإتقانه، وما أُسس عليه هذا الأمر لم يكن مرده إلى تعصب أو خلل منهجي بل القبول المذكور مرده إلى اختبار المتخصصين وتوافقهم في الحكم العام عليهما ، وقد ذكر النَّووي أنَّ صحيح البخاري قد تواتر عن البُخاري، فقد سمع الصَّحيح عنه خلائق كثير، وكان سماع الفربري للصَّحيح في آخر حياة البُخارِيّ، مما يدل على أنَّ نسخة الْفِرَبْرِيّ وأصل البُخارِيّ الذي كان في يده، هو من آخر ما استقر عليه البُخارِيّ في صحيحه.

–اشتهر عن الإمام البخاري فقهه الدَّقيق في تراجم أبواب كتابه مما يدل على شفوف ذهنه وثاقب فهمه وبراعته في استخراج الحكم أو الإشارة للمسألة التي يتضمنها الحديث ومع هذه الدِّقة العجيبة والترتيب المتقن بين أبواب الكتاب الواحد؛ لم يذكر أحد من العلماء أنَّ رُواة الصَّحيح هم من قاموا بترتيبه وإلا لما اتفقوا على ترتيب واحد ولوقع بينهم اختلاف في نسخ الكتاب، وهذا يُؤكد أنَّ البخاري قد انتهى من كتابه الصَّحيح وترتيبه مما يُؤكد على تهافت هذه الشُّبهة وضحالتها.

–وجد بفضل الله الآن نصوص مكتملة لرواية أبي ذر الهروي فقد وقفت على أكثر من عشرين نُسخة لهذه الرواية، وكريمة المروزية –فقد وقفت أيضًا على أكثر من أربع عشرة نسخة خطية لهذه الرواية – ، ورواية أبي الوقت السِّجزي ولها نسخ عديدة في مكتبات العالم وغيرها من الرِّوايات وهي بإسنادهم إلى الْفِرَبْرِيّ عن الإمام البُخاري مما يوضح أنَّ الجامع الصَّحيح للبُخاري محفوظ بطرقه ورواياته.

إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تدحض الشُّبهة الواهية القائلة بضياع أصل صحيح البُخاري.

وأما التوصيات فكما يلي :

(١) – أهمية الإبقاء على فروق روايات ونسخ صحيح البخاري ، وإلحاقها بعد دراستها وضبطها بالنسخ المطبوعة لصحيح البخاري .

(٢) – أهمية رجوع طلبة الحديث في دراساتهم إلى المصادر المخطوطة الأصيلة، واكتسابهم الدربة للتعامل معها .

(٣) – ينبغي الوصول إلى أفضل نص لصحيح البُخاري وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المخطوطات التي ترجع إلى الرِّوايات الأولى وذلك بإشراف هيئات علمية كمشيخة الأزهر الشَّريف وبيد عمل فريق من المتخصصين في تحقيق التَّراث وفي الحديث الشريف وعلومه .

(٤) دراسة الخلل المنهجي الذي وقع فيه الطاعنون في السُّنة النَّبوية وعُلومها كالتحيز في انتزاع النتائج من المسلمات الأولية والتَّعميم الفاسد، والانتقائية في اختيار المصادر وإهمال الأدلة المعارضة ، وبيان هذا الخلل كفيل بإبطال منهجهم وكشف زيغهم وبيان فقدهم لأوليات الموضوعية في البحث والنَّقد فالملاحظ أنَّ عامة من ألَّف أو بحث في شبه المستشرقين وغيرهم مما يسير على دربهم من بني جلدتنا فإنه يتناول شبههم شبهةً شُبهة بالتفنيد والإبطال، وهذا أمر حسن، إلا أنَّ الأحسن منه أن يبين منهج المستشرقين الذي يبنون عليه شبههم، ويقدحون منه أباطيلهم، فإذا أبطلنا هذا المنهج وبيَّنَا زيفه أبطلنا ما بُني عليه من شبه واهية، بُنيت على شفا جرف هار

من منهج علمي زائف وكما قيل : ضربة واحدة على الجذور خير من ألف ضربة على الأغصان ، وأنهم يُناقضون ما يدعون إليه من واقع صنيعهم وخلل فهمهم ، وهذا من الأهمية بمكان لتلبيسهم على عوام المسلمين بدعوى الغيرة على الدِّين والسُّنة أو اتباع المناهج المعتبرة والأصيلة في البحث العلمي .

فهرس بأهم المصادر والمراجع

-أبجديات البحث في العُلوم الشَّرعية ، د فريد الأنصاري، مطبعة النَّجاح ، الدَّار البيضاء بالمغرب ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .

-الإبرازات المتعددة للكتاب دراسة في مفهوم الإبراز وتعدده وتأسيس لمنهج الحكم على الكتاب بتعدد الإبراز وطريقة تحقيقه ، للدكتور حاتم باي، أستاذ أصول الفقه بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر ، طبعة مكتبة أسفار ، دولة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م .

-إرشاد السَّاري لشرح صحيح البُخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدِّين (المتوفى: ٩٢٣هـ) النَّاشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطَّبعة السَّابعة، ١٣٢٣هـ.

-إرشاد القاري إلى النَّص الرَّاجح لحديث ويح عمار من صحيح البُخاري وأثر ذلك في تحقيق معنى الحديث وفقهه ، الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء ، الطبعة الثانية ، طبعة مجلس حكماء المسلمين ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م .

-أضواء على السُّنة المحمدية ، لمحمود أبي رية ، طبعة دار المعرفة ، الطبعة السادسة بدون تاريخ.

-إفادة النَّصيح في التَّعريف بالجامع الصَّيح ، لمحب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر ابن رُشيد السبتي الفهري ، تحقيق الدُّكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، الدَّار التُّونسية للنَّشر ، بدون تاريخ.

– الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السُّنة» من الزَّلل والتَّضليل والمجازفة : عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، نشر: عالم الكتب – بيروت ، سنة النشر: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

تاريخ بغداد : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .

تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر : دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .

–التَّعديل والتَّجريح لمن خرَّج له البُخاري في الجامع الصَّحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التِّجيبي القُرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) تحقيق: د. أبو لبابة حسين، نشر : دار اللواء للنَّشر والتَّوزيع – الرِّياض، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

–تقييد المهمل وتمييز المشكل: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨ هـ) تحقيق : علي بن محمد العمران، ومحمد عزير شمس، نشر : دار عالم الفوائد الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

توجيه النَّظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)

تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

-التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشَّافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث/ نشر دار النَّوادر، دمشق – سُوريا، الطَّبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

-الحداثة وموقفها من السنة ، تأليف د الحارث فخري عيسى عبد الله ، نشر دار السلام بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م .

-روايات ونُسخ الجامع الصَّحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاري «دراسة وتحليل»: د محمد بن عبد الكريم بن عبيد، نشر : دار إمام الدَّعوة للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض الطَّبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ

روايات الجامع الصَّحيح للإمام البخاري رواية أبي ذر الهروي نموذجًا دراسة تحليلية مقارنة ، د شفاء علي حسن الفقيه ، دار المأمون للنشر بعمان الأردن، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

- روايات الجامع الصَّحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»، دكتور جمعة فتحي عبد الحليم، نشر دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠١٣ م.

-«السُّنة النَّبوية الشَّريفة شُبهات وردود» للأستاذ الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم ، الطبعة الأولى، طبعة مجلس حُكماء المسلمين ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .

-سير أعلام النُّبلاء: شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشَّيخ شعيب الأرناؤوط، مُؤسسة الرِّسالة الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

– شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (المتوفى: ٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، نشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م.

–صحيح البخاري نهاية أسطورة : رشيد آيلال ، دار الوطن بالمغرب ، الطَّبعة الأولى ٢٠١٧م

–فتح الباري شرح صحيح البُخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي النَّاشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محُب الدِّين الخطيب.

–«مفاهيم يجب أن تُصحَّح في العقيدة والفكر والسُّلوك» للعلَّامة الشَّيخ محمد أبو زهرة –رحمه الله تعالى – ، طبعة مجلس حُكماء المسلمين ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م .

–المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصَّحيحين :د محمد فريد زريوح ، دار تكوين ، الطَّبعة الأولى ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .

– النُّكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدِّين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، نشر : مكتبة الرُّشد ناشرون ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

فهرس الموضوعات

المقدمة
الدِّراسات السَّابقة التي تدور حول الموضوع ، ومنهج الباحث
المبحث الأول: مضمون الشُّبهة وسوق من ذكرها قديمًا وحديثًا
المبحث الثاني : الَّرد العلمي على شبهة عدم تبييض البخاري لكتابه الصَّحيح
الخاتمة
فهرس بأهم المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات